مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة **٣٦٣٩**

الثلاثاء، ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليغويلا	(بوتسوانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد مانو كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/1996/116)

96-85254

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠

التعبير عن الشكر للرئيسة السابقة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه تحية باسم أعضاء المجلس إلى سعادة السيدة مادلين كوربيل البرايت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة على خدمتها رئيسة لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ١٩٩٦. وإنني واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعبر عن عميق امتناننا للسفيرة البرايت للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدارت بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/1996/116)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بوروندي، وتونس، ورواندا، والكونغو، والنرويج يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت. وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ترنس (بوروندي) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد عبد الله (تونس)، والسيد باكوراموتسا (رواندا)، والسيد أبيبي (الكونغو) والسيد آس (النرويج) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي، الوثيقة S/1996/116.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/162، التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1996/110 و S/1996/121، وهما رسالتان مؤرختان ١٤ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهتان على التوالي إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/146، رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو ممثل بوروندي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ترنس (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر بالامتنان والسرور العميقين، سيدي، إذ أخاطب مجلس الأمن نيابة عن حكومتي في ظل رئاستكم للمجلس. ولا شك أنه سيكون لمشاركتكم السابقة في مفاوضات السلام ومعرفتكم بالمشاكل والقضايا الأفريقية أثر إيجابي على مداولات المجلس ونتيجتها.

ولقد منحتني سلفتكم، السيدة البرايت عدة فرص للتداول معها، حتى خلال ذروة قضية كانت معنية بها شخصيا. وإنني لممتن لها على إصغائها إلي في عدد من المرات فيما يتصل بالأزمة في بوروندي.

(تكلم بالاسبانية)

ولا يسعني إلا أن أشكر سعادة السفير خوان سومافيا منسق مجموعة بلدان عدم الانحياز عن الشهر الماضي، على فعاليته وتنسيقه البارع ويقظته، التي عهدتها فيه شخصيا والتي شكلت أساس مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

وأشعر بالامتنان أيضا لممثل مصر ووفده، الذي خلف وفد شيلي في تنسيق أنشطة مجموعة بلدان عدم الانحياز فيما يتصل ببوروندي.

(تكلم بالفرنسية)

إن التشكك في النوايا، الأمر البغيض لدى حكومة بوروندي وشعبها، كان أساس سلسلة من المفاوضات شاركتم فيها سيدي. ونتيجة سيل من التقارير البالغة التشاؤم، أُطلقت على بوروندي، في الأسابيع الأخيرة، من الأركان الأربعة للأرض عاصفة سياسية وإعلامية عاتية.

فالأمين العام، في تقريره (S/1996/116) المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، ينادي بقوة بتخصيص قوة عسكرية متعددة الجنسيات للإنقضاض على بوروندي لأوهى سبب، كما ينقض النسر على فريسته. وهذا الاقتراح المتطرف أملته الرغبة في حماية بوروندي من جريمة لإبادة الأجناس من ذلك الطراز الذي وقع في رواندا. ويرى هؤلاء الذين يتنبأون بحدوث ذلك أن تكرار حدوثه في بوروندي أمر يكاد يكون مؤكدا بسبب البيئة الجغرافية التي تتشاطرها بوروندي مع رواندا وبسبب أوجه الشبه العرقية والثقافية والاجتماعية بين البلدين، وهم يرون أن تصدير المأساة التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ إلى البلد الجار سيكون أمرا حتميا. وبالنسبة لشعب بوروندي، فإن هذا الخلط الآلي بين البلدين يثير الشكوك في نواياه كما أنه يشكل إهانة من نواح عديدة. وثمة عدد من الحقائق الواضحة تعتبر شاهدا على أن هذا التعميم مفتعل إلى أبعد الحدود.

والواقع أن جريمة إبادة الأجناس التي وقعت في رواندا كانت قد انتشرت على مدى ثلاثة عقود. وتوقفت شدة انحسارها وتدفقها على الأزمنة وعلى القيادة الموجودة في البلد. وقد فجرت لأول مرة في عام ١٩٥٩، وبلغ الانفجار كل قوته في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٦١، بعد انفجارها الأول، لم يقع شعب بوروندي بأي حال من الأحوال في الفخ الرواندي، بل نهض في وحدة وضرب مثالا يحتذى للعالم، وذلك بالالتفاف حول مثال أعلى واحد هو الوحدة الوطنية، وحول قائد واحد هو الأمير رواغاسور.

وطوال وجود الجمهوريتين الرونديتين السابقتين، باءت الجهود الدؤوبة التي بذلت لتحويل بوروندي إلى دولة عنصرية فريدة بالفشل؛ ومع ذلك كفلت المقاومة التي شنها التآلف الشعبي فشل المحاولات التي لجأت إليها دوريا مجموعات بوروندية سعيا لتحقيق ذلك الهدف.

وفي عام ١٩٩٣، لم يتورع أي من الكيانات السياسية لرواندا - بعضها مؤسسي، مثل الحكومة، وجيشها وحزبها، والآخر طوعي مثل الميليشيا الساخطة - عن ارتكاب أي عمل.

ولقد قامت وسائط الإعلام في رواندا، سواء المكتوبة أو المسموعة، بتفجير حقدها في بوروندي بغرض اغتيال رئيسنا المحبوب، كي تؤلب جماعة وطنية على الأخرى. ونجحت الوسائل الشيطانية والمفرطة المستعملة في تحريك مجموعات فاسدة معينة للقيام بأعمال شغب ضد أناس أبرياء. وأدى هذا الجنون القاتل إلى ازهاق أرواح عشرات الناس من الهوتو والتوتسي على حد سواء. ومع ذلك، قطع الطريق على هذه المحاولات بفضل الكره العميق الذي يكنه شعب بوروندي بأسره تقريبا لهذا النهج النازي، وبفضل ما تتحلى به قوات الأمن من تنظيم وشجاعة ووطنية.

وعلى الرغم من جوانب الفشل التي تعزى إلى بعض البورونديين الذين لا يتورعون عن المحافظة على بقائهم السياسي حتى على أشلاء بلدهم، فإن شعب بوروندي وجيشها أظهرا مناعة تامة نتيجة للدروس المستخلصة من رواندا. ونظرا للمناعة التي اتصفت بها بوروندي شعبا وحكومة وجيشا إزاء تحريض الأنظمة الرواندية السابقة على إبادة الأجناس، فقد تم نبذ ذلك المخطط الشائن بقوة. والمثير للدهشة إذن أن تنسب إليها أية نية أو ميل نحو تخطيط مستقبل الأمة وفقا لماضي رواندا. وبوروندي بما تتصف به من طابع فريد وهوية وشرف لن تعمل على تكرار هذه الكارثة.

والعديدون ممن يتنبأون بوقوع كارثة ذات أبعاد تتصف بإبادة الأجناس ينسون أن الحكومة والجيش الوطني أقاما ائتلافا لاحلال السلام والأمن. وتوجد ثلاث ظواهر جديدة تعطينا الأمل في أن التحرك نحو إحلال السلام لا يمكن عكس مساره حتى مع حصول تطورات جديدة.

وتتمثل الظاهرة الأولى من هذه الظواهر في تعزيز التضامن داخل الحكومة. ففي بداية هذه السنة بالذات، اتفق أعضاء الحكومة المنبثقة من الأحزاب السياسية الاثني عشر التي وقعت اتفاقية الحكم، بعدما تغلبوا

على عقبات معينة عرّضت الصالح العام في الماضي للخطر، على استراتيجيات يتعين اتباعها بغية إحلال السلام. ومع الجمع بين العمل والعزيمة تحت قيادة رئيس الدولة ورئيس الوزراء، قام الوزراء، والزعماء السياسيون، وأعضاء المجلس الوطني والمسؤولون في الدولة والموظفون بمؤازرة بعضهم بعضا بحماس في جميع أنحاء الجمهورية. وعممت في هذه الحملة الواسعة النطاق رسالة واحدة في الاجتماعات العامة التي عقدت بغية جمع الأطراف الرئيسية الثلاثة في اتحاد ثلاثي مقدس يتألف من الشعب والجيش الوطني والإدارة العامة. ويشترك هذا الاتحاد الثلاثي في كفاح لا يعرف التعب ضد عدو حقيقي للوطن الأم يتمثل في أي ارهابي مسلح أو متعصب يرتكب أعمال عنف. وفي غضون أسابيع قليلة، أسفرت الحملة الرامية إلى التعبئة من أجل السلام عن نتائج مشجعة جدا بالفعل، مثلما أعلنت عنه الحكومة عقب الاجتماع الخاص الذي عقدته يوم ٧ شباط/فبراير الماضي والذي كان مكرسا لتقييم الحالة الأمنية بصورة عامة، ومثلما أكد في رسالة وجهها رئيس الحكومة إلى مجلس الأمن يوم ١٨ شباط/فبراير.

والظاهرة الثانية هي الظاهرة الجديدة والسليمة جدا المتمثلة في حشد السكان من أجل العمل على إحلال السلام. فالشعب بعد أن وقع ضحية أولى للعصابات المسلحة التي عملت على ترويع السكان ونهبهم، هبّ على نحو جماعي مؤيدا للسلام. وقام الفلاحون من جميع الفئات الوطنية، بعدما تعرفوا إلى العدو الحقيقي، وعقدوا العزم على مقاومة أي عمل يؤدي إلى تدميرهم، بتولي الدفاع عن أنفسهم في مختلف أنحاء البلد التي ما زال الإرهابيون يجرأون على العمل فيها.

ولقد تعرض الجيش البوروندي للنعت بصفات فخرية من قبل مختلف الأوساط الدبلوماسية ووسائط الإعلام التي عملت معا بحسن نية - سواء عن جهل أو عن مشاركة جماعات الثوار الذين أفسدوا الرأي العام. فسلكنا العسكري يستحق معاملة مختلفة تماما عما يتعرض له من افتراءات متكررة تطلق ضده وتروج لها عصابات مسلحة تخشى منه. والشاهد المباشر والمتميز على مدونة سلوك الجيش هو رئيس الجمهورية الذي وصف جيش بوروندي، باعتباره قائده الأعلى، خلال مؤتمر صحافي عقده يوم ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦ رغبة منه في الإشادة به اشادة حقه بأنه "المؤسسة الأكثر ايجابية في المجتمع برمته خلال هذه الأزمة". وهذا الإطراء الذي وجهه رئيس الجمهورية إلى قوات الأمن يشاطره فيه الشعب نفسه. وبصرف النظر عما قد يقوله المنتقصون الذين لا يعرفون التوبة، تبقى الحقيقة أن جيش بوروندي هو الآن أقوى عامل حفاز للمؤسسات الديمقراطية.

والظاهرة الثالثة هي التحالف اليافع بين الشعب والجيش. فلقد قام الشعب المتمسك بأمنه بالوقوف دون تردد في وجه المشاغبين، وتعقبهم وأعمل فيهم ضربا. وانضم المواطنون إلى الجيش باعتبارهم مستفيدين مـن تفانيه الوطني وشهودا محظيين على ما يتحلى به، في الكفاح ضد الإرهابيين عن طريق مواجهتهم ومصادرة أسلحتهم. والفلاحون الذين يشعرون بالتهديد يقومون، بفضل ثقتهم بالجيش والحقيقة الساطعة القائلة إنه درعهم الواقية، بتعبئة أنفسهم ضد مهاجميهم متوقعين أن تهرع قوات الأمن إلى نجدتهم، أو يسرعون في التوجه حيث تتواجد القوات. فهناك إذن حلف مقدس ينمو بين الشعب والجيش الوطني.

وفي الرسالة التي بعثت بها نيابة عن حكومتي إلى رئيس مجلس الأمن يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أبرزت حرب الأعصاب التي تشن في بوروندي نتيجة تكرار الكلام عن شبح التدخل العسكري. ومعارضة حكومة بوروندي لهذا الخيار ليس في أي حال نتيجة عجز جيشها عن مواجهته. فجيش بوروندي على استعداد تام للتصدي لأية حملة، بصرف النظر عما إذا كانت تتخفى وراء قناع انساني أو عسكري.

وهو أيضا قادر على تعزيز دفاعه وزيادة قدرته على شن هجوم مضاد سواء بالموارد البشرية أو بالمعدات. إلا أن هناك أسبابا معادلة أخرى تدفع الحكومة إلى مقاومة ليس فقط فكرة القوات الأجنبية، بل حتى الإشارة إلى مثل هذا الاحتمال.

والسبب المعادل الرئيسي هو لما كانت حملة التعبئة من أجل السلم بلغت ذروتها بتوجيه من حكومتنا وجميع الهيئات السياسية في البلد، فلا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر ضررا من الاستقطاب بسبب الخيارات العسكرية. ورغم أنه ليس هناك أي مبرر لهذه الحلول،

حتى في قمة اشتعال الأزمة، فإنها تكون أكثر ضررا خلال هذه الفترة عندما بدت كل العلامات توحي بأن المسيرة نحو السلام تحدث حقا. وبالنظر إلى هذا التطور الايجابي للغاية، لا بد أن يقول الجميع بأنه لمما يشرف مجلس الأمن والأمين العام لا أن يواصلا هذه العملية فحسب ولكن أيضا أن يضمنا باستخدام الوسائل الدبلوماسية والسياسية والمالية نجاحها الساحق.

إن مجلس الأمن برمته يؤيد اتفاقية الحكم والحكومة التي انبثقت عنها. وتصور مختلف قرارات مجلس الأمن، وقراره الأخير ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الاهتمام المتواصل من جانب المجلس بدعم مؤسسات بوروندي القائمة على اتفاقية الحكم. وقد أكد مجلس الأمن في مناسبات عديدة ضرورة إعطاء الحكومة الائتلافية كل دعم تحتاج إليه وتأمين اتفاقية الحكم بأي ثمن. وإن مواقف مجلس الأمن والأمين العام تتفق تماما مع الدوافع السياسية والاجتماعية السائدة الآن في بوروندي. ومن المرجح أن الحلول العسكرية ستعرض الحكومة لخطر كبير وأن اتفاقية الحكم ستتعرض لخطر حقيقي إن لم تتقوض بالكامل.

ومن بين العواقب الضارة التي قد يسببها أي خيار عسكري يتعين علينا أن نقول إن الحكومة والبلد سيصبحان فريسة للطامعين. أولا إن العصابات المسلحة التي أوقفت عند حدها والتي تواجه الانقراض، ستبذل قصارى جهدها لمضاعفة المخاطر، متوهمة بأن تفاقم الحالة سيجبر القوات العسكرية الاحتياطية على الدخول. ثانيا، سيهب البعض ممن يحلمون بالسلطة - سواء الذين يوجدون في اطار الأغلبية الرئاسية أو في صفوف المعارضة - إلى اقتناص هذه الفرصة الثمينة واستخدامها كعصا يضربون بها حكومة تتهم بالتواطؤ مع أنصار التدخل العسكري.

إن السكان والسياسيين، بعد أن أرهبتهم التهديدات المزمنة للمغامرين العسكريين لما يقرب من سنتين ونصف، سيجدون من الأصعب عليهم قبول إنشاء جيش احتياطي أجنبي مصمم للتدخل المتسم بالتحدي في بوروندي.

وسينتهك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا، إذ أن الفقرة ٧ من المادة الثانية تحظر تدخل قوات الأمم المتحدة في السيادة الوطنية لدولها الأعضاء. وفي الحالة قيد المناقشة، ستكون القوة العسكرية المتعددة الجنسيات، التي خلع عليها ثوب إنساني، وصمة عار في جبين دولة بوروندي. وإذا ما حدثت الكارثة التي يروج لها بأوصاف درامية بليغة، فإن حكومة بوروندي وجيشها هما اللذان سيقرران ما إذا كانا سيطلبان مساعدة إنسانية والوقت الذي يطلبانها فيه.

وتحاول بعض العناصر الفاعلة في الأمم المتحدة أن تبرر خيارها المعلن بتشكيل فرق عسكرية في بوروندي لتغطية حاجتها في التشبه بزوجة قيصر أمام المجتمع الدولي. ولو استخدمت نفس المنطق المبتذل لما احتجت إلى اثبات أن حكومتنا وجيشنا أيضا سيستغلان إلى أقصى درجة الغضب والخزي الذين يسببانهما بنفسيهما لدى السكان والسياسيين على حد سواء في حالة وقوع مغامرة عسكرية، حتى وإن كانت بعيدة أو خيالية. وحتى إذا ارتكبنا انتحارا وطنيا، فإن شعب بوروندي هو الذي سيلام لأنه، في المقام الأول وفي التحليل الأخير هو الذي يتعين عليه أن يتحمل المسؤولية عن مصيره.

وسيؤدي أي تدخل عسكري إلى تعطيل بعثات الوساطة وإلقاء اللوم عليها - تلك البعثات التي أرسلها الأمين العام، وممثله الخاص، ومنظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد الأوروبي ومجموعة كارتر - نيريري المهيبة. وإن الأهمية الخاصة التي توليها حكومتي لدور الرئيسين السابقين تأكدت بندائي الصريح بذكر مركز كارتر على نحو محدد في مشروع القرار. وإنني ممتن لمجلس الأمن للإصغاء لنداءاتي المتكررة بشأن هذا الموضوع.

وإذا انتقلنا إلى مسألة العداوة الاستقطابية بين قوة الأمم المتحدة وجيش بوروندي، ينبغي لنا جميعا أن ندرك أن أي قرار سياسي ذي نطاق تاريخي وأبعاد دولية يتطلب أن ندرس أخطر العواقب المحتملة قبل وقوعها. ويغيب عن بالنا في عرض فكرة قوة عسكرية متعددة الجنسيات حقيقة مفادها أن هذا سيثير حالة من التوجس المستمر بين القوة وبوروندي. وسينجم عن ذلك حرب باردة مصغرة، مثل الحرب التي كانت قائمة بين الكتل الايديولوجية السابقة. فقد كان الشرق والغرب بناء على مشاعر الخوف التي كانت

تتحكم في كل منهما، يشعران بريبة متبادلة ويتجسس كل منهما على الآخر ويعمل بلا انقطاع استعدادا للقضاء على الآخر. وعملا بالمثال القائل "وقد أعذر من أنذر"، نقول إن أي دسائس، علنية أو سرية تحاك على الصعيد الرسمي أو في مكاتب الأمم المتحدة، أو تدبر في العواصم الأجنبية ستجبر بوروندي وجيشها على وضع خطط موازية لاستعراض وتعزيز ترسانتها وعدد قواتها، وبالطبع على الدخول في تحالفات قوية من أجل مواجهة أية حادثة. وفي ظل هذه الظروف، فإن العداوة الثنائية ستصبح سمة دائمة وستكون في بعض الأحيان ملتهبة إلى حد الكشف عن التجسس من جانب كل من الجانبين، قوات الأمم المتحدة المتمركزة في الخارج وجيش بوروندي العامل على أراضيه الوطنية.

ننتقل الآن إلى الائتلاف الوطني ضد التعزيز العسكري: يشير تقرير الأمين العام إلى أن جيش بوروندي ينقسم إلى معسكرين: أحدهما، تحت تأثير المتطرفين التوتسيين، وهو يكن العداوة الكاملة لقوات الأمم المتحدة، والآخر، المؤلف من المعتدلين الذين يستعدون للترحيب بتلك القوات في الداخل. وفي الحقيقة، إن اتهام أي طرف من الجيش لا بالنية بالموافقة على وجود عسكري أجنبي على أراضي بوروندي، بل حتى بتحمل ذلك الوجود، لهو بمثابة القول بأن الأرض في الأعلى والسماء في الأسفل. فمن وزير الدفاع إلى رئيس أركان الجيش إلى الجنود وحتى أحدث المجندين، لا بد لفكرة أي وجود قوة عسكرية خارج بوروندي أن تشعل نيران غضبهم.

وهذه الاستجابة من جانب العسكريين تجد تأييدا يكاد يكون إجماعيا لدى المجتمع المدني. فالمظاهرات الضخمة التي نظمت الأسبوع الماضي في بوجومبورا للإعراب عن الإشادة البالغة بجميع أعضاء مجلس الأمن الموقرين والامتنان الدافق لهم لواقعيتهم التي أملت التدابير الواردة في مشروع القرار هذا، تتمشى مع حقائق الواقع الوطني، والإعلانات الرسمية التي تضمنت احتجاجا قويا ضد اقتراح الأمين العام، والتي أصدرتها مختلف المجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني - وعلى الأخص عصبة حقوق الإنسان والعصبة الاقتصادية - كما أن سيل الرسائل التي بعث بها مواطنون بورونديون كثيرون في البلد وخارجه، يشكل دليلا قويا على أن الشعب البوروندي كله تقريبا يرفض رفضا قاطعا أي حل عسكري للمشكلة الوطنية.

وفي الختام، فإن تقرير الأمين العام S/1996/116 المؤرخ ١٥ شباط/فبراير الماضي يركز بشكل خالص تقريبا على الخيار العسكري ويكرر - وأؤكد هذا - بدائل أخرى واردة بالفعل في بيانات رئاسية أو قرارات سابقة اتخذها مجلس الأمن. وفي وقت تتجه الإنسانية فيه بلا رجعة نحو نهاية هذا القرن، نحو عقبة الألفية المقبلة، أليس من المحتم أن يكون لميل المجتمع الدولي لحل جميع الصراعات بالوسائل السلمية وقدرته على ذلك الغلبة على الاتجاه إلى حل الصراعات بالأسلحة؟ أليس من الأفضل تصور إنشاء عالم جديد لأجيالنا المقبلة يعيش فيه بشر أفضل، وينزع إلى تحقيق السلام عن طريق السلام بدلا من تحقيق السلام بالسيف؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوروندي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت توا رسالة من ممثل نيجيريا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد إيغونسولا (نيجيريا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان التالية تنضم أيضا إلى هذا البيان: بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ تهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. إن مهارتكم وخبرتكم وبُعد نظركم وفطنتكم خير ضمان لنا

بشهر مثمر جدا. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السفيرة ألبرايت، على قيادتها المهنية البارزة، المتفانية والحازمة في شهر شباط/فبراير.

في جلسة رسمية عقدها مجلس الأمن يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أوضح الاتحاد الأوروبي آراءه بشأن الحالة في بوروندي، وبشأن كيفية إخماد جذوة التوتر، وإنهاء الجمود في الحوار السياسي. وأعرب البيان الرسمي الذي صدر في تلك المناسبة عن التأييد التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية. وأشار الاتحاد الأوروبي أيضا إلى أن الوسيلة الوحيدة لإنهاء الأزمة إنهاء دائما هي عن طريق التوصل إلى حل سلمي. وأكد البيان الأمل في تجديد روح المصالحة في بوروندي. ولا يمكن تجنب حدوث كارثة إنسانية محتملة أخرى في المنطقة إلا إذا أدركت جميع الأطراف المعنية أنه ما من حل صحيح يوجد خارج نطاق الحوار. لا بد للحرب والعنف أن يستبعدا كخيار. ولا بد لنا جميعا أن نبذل جهودنا في هذا الاتجاه.

وخلال الشهر الماضي، حدث عدد من التطورات التي يمكن أن تسهم - في رأينا - إلى حد كبير في البحث عن سلام واستقرار متجددين. ويبدو أن الحالة في البلد تحسنت بعض الشيء وبسبب زيادة التماسك في داخل الحكومة. وقد كان لرغبة المجتمع الدولي القوية في التصدي للحالة وإبقائها قيد الاستعراض المستمر تأثير على الحالة السياسية في بوروندي.

ولقد عبأت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي جهودها معا وهي تعمل في تناسق وثيق. وهذا عامل حاسم. ونود أن نعرب مرة أخرى عن ثقتنا في قدرة الأمين العام والشخصيات البارزة، ولا سيما الرئيس التنزاني السابق، نيريري، على إيجاد مناخ من الثقة بين الأطراف. وسيقدم إليها المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد ألدو أييلو، تأييده التام، وسيبقى السيد أييلو على اتصال وثيق بحكومات بلدان المنطقة لتجنب ازدواجية المبادرات.

وللأسباب التي ذكرتها، نعتقد أن مشروع القرار الذي سيصوت عليه مجلس الأمن اليوم يحتوي على جميع العناصر المطلوبة، في هذه المرحلة، لتأييد التقدم الذي شهدناه على مسار الحوار، والذي لا بد من تقويته وتوسيع نطاقه. ومشروع القرار أيضا واضح تماما في تحذيره للأطراف بأن المجتمع الدولي قد يضطر إلى تغيير موقفه إذا ما حدثت أعمال عنف ومحاولات لزعزعة الاستقرار.

ونحن نعتقد أنه من الصحيح أن نشجع الأمين العام على مواصلة المشاورات لاتخاذ مزيد من الخطوات نحو تعزيز إقامة حوار شامل، ومن أجل إمكانية الاستجابة إذا شاء سوء الحظ نشوب عنف واسع النطاق وحدوث تدهور خطير في الحالة.

إن التأييد السياسي أمر هام، شأنه شأن رغبة المجتمع الدولي في مساعدة حكومة بوروندي مساعدة ملموسة في وضع برامج لإنعاش البلد. إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح في بوروندي. والاتحاد والدول الأعضاء به تسهم فعلا في المجالات الحاسمة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة بشأن حقوق الإنسان. وكذلك تقديم المساعدة إلى السلطة القضائية والشرطة. ورغبة الاتحاد الأوروبي في تقديم هذه المساعدة التي تمس إليها الحاجة تعتمد إلى حد كبير - مع ذلك - على مواصلة الحكومة بذل جهودها بشأن الحوار والمصالحة.

أختتم كلمتي بالإعراب عن ارتياحي العميق لأن مشروع القرار يتضمن إشارة واضحة إلى ضرورة تكثيف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر اقليمي للسلام والأمن والتنمية في المنطقة. ونفهم أن ذلك المؤتمر يحتاج إلى إعداد دقيق، وأنه ما زال يتعين حسم عدد من جوانب الغموض. ومع ذلك، نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا المؤتمر يمكن أن يتيح فرصة هامة للتصدي، في إطار منظور أوسع، لقضايا الاستقرار السياسي والاقتصادي والمسائل الإنسانية، وقضايا السلام والأمن في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد العربي (مصر): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن خالص التهنئة لكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس، وعن الثقة في أن خبراتكم

الدبلوماسية الواسعة وحكمتكم المعروفة سوف تعينكم على الاضطلاع بمسؤوليات الرئاسة على الوجه الأكمل. ويسعدني أن أؤكد لكم تعاون وفد مصر التام معكم خلال هذا الشهر.

كما لا يفوتني أن أعرب عن التقدير البالغ للسفيرة مادلين ألبرايت والوفد الأمريكي على الأداء الرفيع الذي اتسمت به الرئاسة الأمريكية للمجلس خلال الشهر الماضي.

إن تناول مجلس الأمن اليوم للوضع في بوروندي للمرة الثانية خلال خمسة أسابيع لدليل واضح على تصميم المجتمع الدولي على المتابعة الدقيقة لما يجري من تطورات في هذا البلد الافريقي الشقيق الذي يربطنا به في مصر رباط مشترك هو نهر النيل.

كما أن مشروع القرار المطروح على المجلس يعكس بصدق الجهود التي بذلت - منذ أن صدر قرار المجلس ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير الماضي - لتحقيق الوفاق الوطني والاستقرار في بوروندي عن طريق تغليب قوى الاعتدال والتسامح على دعاة التطرف والتعصب والكراهية، ومحاولة بدء حوار وطني يشمل الجميع، ويكون استكمالا لاتفاق اقتسام السلطة الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وهنا نؤكد المسؤولية التي يتحملها شعب بوروندي ذاته لإعادة الأمور الى نصابها في بلده. ويهمني في هذا الصدد أن أشير إلى البيان الذي ألقاه منذ دقائق المندوب الدائم لبوروندي والذي أكد فيه اهتمام حكومته بإعادة الأمور إلى نصابها.

لقد تضمن تقرير الأمين العام استعراضا موضوعيا شاملا وتحليلا دقيقا لأسباب وأبعاد التوتر السياسي الذي ساد بوروندي طوال الشهرين الماضيين نتيجة لمحاولة بعض القوى المتطرفة الضغط على رئيس الدولة وعزله من منصبه، تلك المحاولات التي كادت تعصف باستقرار الدولة.

كما أن الموقف على الصعيد الانساني لم يكن بأفضل حالا، خاصة وأن لجنة الصليب الأحمر الدولية وعددا من منظمات الإغاثة الدولية الأخرى قد أوقفت أنشطتها في أعقاب عدد من الاعتداءات على موظفيها ومقار برامجها، مما دعا الأمين العام إلى إيفاد المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، إلى بوروندي، ثم إيفاد فريق فني إلى بوجمبورا للتشاور مع الحكومة البوروندية حول سبل توفير الأمن والحماية للموظفين الدوليين.

أما على صعيد الحوار، فإن الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس نيريري إلى بوروندي أوائل هذا العام لم تأت بنتائج إيجابية، هذا فضلا عن عدم وجود تقدم ملموس في تنفيذ نتائج مؤتمر القاهرة الذي نظمه مركز كارتر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وخلاصة القول إذن هي أن الوضع في بوروندي كان متطابقا مع ما ذكره الرئيس البوروندي نفسه في ٢ كانون الثاني/يناير من هذا العام، من أن بلاده كانت على وشك الانهيار.

ولمواجهة هذا الموقف غير المستقر طرح الأمين العام في تقريره عددا من البدائل الوقائية لاحتواء الأزمة في حالة انفجارها، وللحيلولة دون وقوع مأساة إنسانية شبيهة بما حدث في رواندا. وهي خيارات تجدر الاشارة إلى أن المجلس لم يستبعدها في قراره ١٠٤٠ (١٩٩٦)، بل أن المجلس أكد أهمية بدء حوار وطني جاد يضم كافة القوى السياسية، بما في ذلك التنظيمات المتطرفة من الجانبين، كسبيل وحيد للوصول إلى حل للأزمة الحالية.

ولقد أيد وفد مصر النهج الجديد الذي اقترحه الأمين العام، ذلك النهج الذي يمزج ما بين الدبلوماسية الوقائية، والتحرك الوقائي، والضغط على الأطراف المعنية بكافة السبل ودفعهم لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية. وفي هذا الإطار فإن مصر تؤكد استعدادها لدعم أي تحرك إنساني لمساعدة الشعب في بوروندي في حالة تردي الوضع الإنساني هناك.

لقد تابع وفد مصر باهتمام الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت مؤخرا لمتابعة الوضع في بوروندي ومنطقة البحيرات الافريقية بشكل عام. وكان أهم هذه الجهود الدورة ٦٣ للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية، واجتماع أديس أبابا يوم ٢٩ شباط/فبراير لمتابعة نتائج مؤتمر بوجمبورا والذي شاركت فيه العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة ونحو ٢٠ دولة افريقية، فضلا عن مشاركة الرئيس

نيريري في هذا الاجتماع. وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن نلمس توجه الرئيس نيريري، بدعم دولي، إلى القيام بدور أكبر كمنسق وكنقطة اتصال فيما بين جهود هذه المنظمات. ونأمل أن تتجاوب القوى السياسية في بوروندي معه بما سيقدمه من مقترحات لتهدئة الأوضاع والتمهيد لعقد مؤتمر دولي للسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. كما نأمل أن يكون اجتماع تونس المزمع عقده أواخر الشهر الجاري تحت رعاية مركز كارتر بمثابة اجتماع تحضيري للمؤتمر الدولي.

لقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية بدور هام في بوروندي منذ عام ١٩٩٣ بترجيح كفة الاعتدال والتسامح وبناء الثقة. وكانت لها الصدارة - رغم قلة مواردها - في سرعة مواجهة تدهور الموقف هناك، حيث قامت بإيفاد بعثة مراقبة ذات شقين أحدهما سياسي والآخر عسكري. بل إن مراقبي منظمة الوحدة الإفريقية العسكريين يقومون اليوم بتوفير الحماية لموظفي لجنة التحقيق الدولية. وبالرغم من أن هذا الدور لم يلق ترحيبا في بدايته من قبل بعض الأطراف البوروندية، فضلا عن أنه لم يلق الدعم السياسي أو المادي من التنظيمات الدولية الأخرى، فقد أصبح اليوم أحد محاور التحرك على نحو يؤكد، مرة أخرى، أهمية دعم التنظيمات الإقليمية لاحتواء الأزمات والصراعات وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار المطروح على المجلس يعكس التوازن المطلوب لمواجهة الموقف الراهن في بوروندي. فالقرار يركز على ضرورة دعم الحوار الوطني وعلى أهمية نجاحه. وفي نفس الوقت يدعو القرار المجتمع الدولي إلى الاستمرار في الاستعداد لمواجهة أية تطورات سلبية يترتب عليها تدهور الموقف وازدياد العنف. لذلك فإن وفد مصر سوف يصوت لصالح مشروع القرار اقتناعا منه بحتمية إنجاح المساعي الحالية لاستعادة الاستقرار والأمن في بوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها، وإنهاء الظروف الراهنة التي حالت دون تحقيق أي نمو اقتصادي أو اجتماعي ترنو إليه شعوب هذه المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب بإيجاز، بالنيابة عن وفدي، عن تهانينا لكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أعبر عن غبطتنا دوما في العمل تحت قيادتكم.

ونود أيضا أن نشكر السفيرة ألبرايت ووفد الولايات المتحدة على القيادة الواضحة جدا والثابتة التي حظي بها المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

إن الحكومة البريطانية لا تزال تتابع الحالة في بوروندي بقلق، وسوف نصوت لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. وأودّ أن أتوجه بالتحية إلى تجمع حركة عدم الانحياز في المجلس على عمله في طرح مشروع القرار هذا على نظر المجلس.

إن مشروع القرار هذا يركز - وعن حق في رأينا - على الدبلوماسية الوقائية لمساعدة الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي دائم، ويشجع المجتمع الدولي على المساعدة في مساندة هذه الجهود دعما للتقدم السياسي المستمر.

إن الرسالة التي يبعث بها هذا القرار إلى قادة بوروندي، داخل الحكومة وخارجها، واضحة بجلاء. إننا نطلب من جميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال عنف وأن تدخل في حوار سياسي جاد. ونحن على استعداد لدعم هذا الحوار من الخارج وتقديم مساعدة دولية سياسية ووقائية ومادية دعما للتقدم الذي يتم إحرازه. وإن المبادرة والمسؤولية هما بين حكومة بوروندي نفسها.

وقد ظهرت بعض البوادر المشجعة منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، عندما اتخذ المجلس القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦). إن هذه التطورات الإيجابية تستحق منا الاعتراف، إذ أنها توفر العناصر الأساسية للتقدم السياسي. فمن الواضح، على سبيل المثال، أنه حدث انخفاض في حدة التوتر، وهذا مرجعه بدرجة كبيرة إلى حملة التهدئة التي شنتها الحكومة مؤخرا. ويسرنا أيضا أنه تم تحديد موعد للحوار الوطني. والآن، لا بد للأطراف في بوروندي أن تبني على هذه التطورات

الإيجابية نسبيا، وأن تبدأ في عملية حوار سياسي حقيقي دعما لمبادئ اتفاقية الحكم.

وفي حين أن قادة بوروندي هم المسؤولون في النهاية عن استعادة الأمل والاستقرار في بلادهم، فإن مشروع القرار هذا يتناول السبل الكثيرة التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها تقديم المساعدة. فهو يشجع على تقديم المساعدة والخبرة الدولية دعما للحوار السياسي المستمر. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة الجهود المشتركة للرئيسين السابقين نيريري وتوري، والممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، والقادة الاقليميين البارزين الذين عينهم مؤتمر القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى. وكل هذه الجهات الفاعلة لها دورها الخاص الذي تلعبه وسيكون من المهم في قيامها بعملها أن تنسق جهودها جيدا، وهذه عملية يسعدنا أن نرى أنها بدأت بالفعل باجتماعها في أديس أبابا في ٢٩ شباط/فبراير.

ومشروع القرار هذا يتوخى أيضا أشكالا ملموسة من المساعدة. فهو يتطلع إلى إمكانية إنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة لتشجيع المصالحة والحوار. وبصورة عامة، يطلب التخطيط للطوارئ فيما يتعلق بالخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها لدعم الحوار الشامل. وهذه الخطوات، في رأينا، يمكن أن تشمل إمكانية وجود دولي لمساندة العملية السياسية.

إن الحالة في بوروندي لا تزال حرجة. ويعطي تقرير الأمين العام صورة واعية للمعاناة التي قد تحدث إذا لم تشرع الأطراف في بوروندي بالبناء على المنجزات الهشة التي تحققت. ونحن نعلم أن بوروندي لن تستطيع أن تنقذ نفسها بسهولة أو بسرعة من العنف والتطرف السياسيين. ولذلك فإننا والمجلس على استعداد للنظر في اتخاذ تدابير أخرى ضد الذين يرفضون هذا النهج ويختارون اتباع أساليب العنف لتحقيق أهدافهم. ونحن نؤيد بالكامل الدعوة الواردة في مشروع القرار إلى مواصلة التخطيط للطوارئ من أجل الاستجابة الانسانية إذا ما انتشر العنف على نطاق واسع أو طرأ تدهور خطير على الحالة الإنسانية.

وإننا نؤمن بأنه ينبغي مواصلة تركيز الاهتمام الدولي على بوروندي وينبغي لهذا المجلس أن يواظب على متابعة التطورات عن كثب. فثمة الكثير مما يمكن أن يكسبه شعب بوروندي والمنطقة بأسرها من دفعة متضافرة قوية لدعم الحوار السياسي. والوسيلة متوفرة إذا توفرت الإرادة. ونحن نأمل أن يستجيب الذين بأيديهم مستقبل بوروندي لنداء المجلس ولنداء المجتمع الدولي المعرب عنهما في هذه الجلسة اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل. ووفدي على ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية والقيادية الثابتة ستمكن المجلس من الاضطلاع بفعالية بالمهام التي تنتظره.

وأود أن أعرب أيضا عن تهانينا للسفيرة ألبرايت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على الطريقة الممتازة التي ترأست بها أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

ويود وفد اندونيسيا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على جهوده لإبقاء مجلس الأمن على علم بالوضع المقلقل والهش في بوروندي. فرسالته إلى المجلس المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/8) وتقريره الأخير، المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/116) يقدمان الدليل الكافي على وجوب اتخاذ إجراء عاجل لتجنب تدهور الوضع في ذلك البلد المنكوب.

ويسر وفد اندونيسيا أن يلاحظ أن الحالة في بوروندي اتسمت مؤخرا بعلامات الاستقرار. ونحن نرحب بشكل خاص بتحسن التنسيق بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء دعما للسلم، كما يعبر عن ذلك في الحملة الثالثة التي قامت بها الحكومة من أجل إعادة السلام. وعلاوة على ذلك، يشعر وفدي بالتشجيع إزاء حقيقة أن دعوة المتطرفين إلى عملية "المدينة المشلولة" لاقت معارضة من السكان عموما.

ومع ذلك، لا يزال الاحتمال قائما بوقوع مأساة متصاعدة ومعاناة انسانية لا هوادة فيها في ضوء حقيقة أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل صوب إقامة حوار سياسي عريض القاعدة بين أطراف هذا الصراع. ومن ثم فإن الحالة تتطلب منا أن نتخذ إجراء عاجلا إذا أردنا الابتعاد ببوروندي عن حافة الهاوية التي قد تشمل أعمال عنف واسعة النطاق وعنف عرقي وجريمة إبادة الأجناس. ويعتقد وفدي أن أية زيادة في المماطلة والتأخير لن تؤدي إلى عواقب وخيمة على بوروندي فحسب بل ستشجع أيضا على زيادة زعزعة الاستقرار في بقية منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بتزايد مبادرات السلم الاقليمية والدولية مؤخرا، وخاصة الجهود التي يبذلها الرئيسان السابقان نيريري وكارتر.

إن الوفد الاندونيسي يدرك ضخامة المهمة والتحديات التي تواجهها حكومة بوروندي في قيامها، بمساعدة المجتمع الدولي، بتنفيذ التدابير الرامية إلى تهيئة مناخ من الاستقرار والثقة. فمن شأن إقامة هذا المناخ أن يعطي الزخم لبدء حوار في بوروندي ترافقه تنازلات متبادلة.

ويلاحظ وفدي أن تقرير الأمين العام يعرض صورة كئيبة عن الأوضاع الداخلية في بوروندي. فالاختلافات الايديولوجية، والمواقف المتطرفة، وتشريد السكان، والأحوال الإنسانية تؤدي إلى وضع متفجر. مع ذلك، نعتقد أن مشروع القرار المعروض يتضمن مجموعة من التدابير الهامة لتشجيع المصالحة والحوار الوطنيين. وبالاضافة إلى ذلك، نعتقد أن هذه التدابير من شأنها أن تشجع على إقامة مناخ يساعد على التقريب بين الاختلافات الشاسعة التي تفرق بين الأطراف وتسمح بالاستماع إلى صوت الاعتدال والعقل الذي تحتاجه هذه الأزمة بصورة ملحة.

ويرى وفد بلدي أن الأزمة في بوروندي تحتاج إلى معالجة شاملة، وتحديدا على المستويين الإقليمي والدولي. فالتعقيدات المتأصلة في الحالة تتطلب مثل هذا النهج. مع مراعاة أن التطورات في بوروندي والحلول المقترحة لا تجري في فراغ. ولذا، فإننا نعتقد أن نهجا يسلم بالطابع المترابط للمشكلات الكامنة في بوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى - مثل اللاجئين، والاختلال الاقتصادي، والصراعات الإثنية - سيثبت أنه أكثر فائدة.

وفي هذا الصدد، لا يتوقع وفد بلدي إقامة سلم دائم راسخ الجذور في بوروندي في غياب حوار مفتوح بين الأطراف يعالج المسائل الأساسية المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية دائمة وتوليد ظروف تفضي إلى المصالحة الوطنية. ولذا فإننا نحث جميع الأطراف المعنية على تجديد التزامها بالحوار الوطني وبذل مزيد من الجهد من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وحيث أن طابع المشكلات الموجودة في بوروندي له أبعاد إقليمية، فإن وفد بلدي يؤيد فكرة عقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى يركز على مسائل الاستقرار السياسي والاقتصادي وشواغل السلام والأمن.

وبينما يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما الجهود المبذولة لتشجيع إجراء حوار واسع النطاق، فإننا مع ذلك نعتقد بأنه يمكن زيادة تعزيز هذا الهدف من خلال دراسة خطة طوارئ لتقديم استجابة إنسانية سريعة في حال تدهور الموقف بسرعة. وفي رأينا أن مثل هذه الخطوة ستتيح للمجتمع الدولي أن يكون أكثر استعدادا للرد بفعالية إذا ما نشأت هذه الحالة فعلا. وعلاوة على ذلك، يعتقد وفد بلدي أن السلام الدائم في بيئة تتسم بالإفلات من العقاب وعدم الاستقرار الاقتصادي سيكون أبعد منالا كما سيستمر نمط العنف. ولذا فإننا نولي أهمية كبيرة لضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة من أجل اصلاح النظام العسكري والقضائي ونظام الشرطة في بوروندي، وكذلك توفير البرامج والدعم في المجال الإنمائي.

ومع ذلك، يود وفد اندونيسيا أن يؤكد على أنه بينما يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد للبدء في اتخاذ عدد من التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار في بوروندي، فإن هذه التدابير لن تجدي فتيلا دون تعاون الأطراف المعنية، داخل البلاد وخارجها. وينبغي أن يتضمن هذا تعاون الأطراف التام مع لجنة التحقيق وممارسة الأطراف للحذر وضبط النفس والامتناع عن الاضطلاع بأية أنشطة من شأنها التحريض على مزيد من العنف أو تهديد الموظفين الدوليين في العمليات الإنسانية.

وبعد دراسة وتقييم دقيقين، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونعتقد أنه يوفر نهجا شاملا ومتوازنا يركز على الدبلوماسية الوقائية بينما يسلم بضرورة الاستعداد للرد بصورة فعالة، حسبما تقتضي الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن مشروع القرار سيرسل الإشارة الصحيحة فيما يتعلق بعزم المجتمع الدولي والتزامه الخؤول دون الانتشار غير المقبول للمعاناة الإنسانية التي أنزلت خسائر فادحة بشعب بوروندي.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أنه بغية تفادي حدوث رواندا أخرى، فمن الضروري للأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات المناسبة والضرورية لمنع تصعيد التوترات وتحولها إلى حرب أهلية وجريمة لإبادة الأجناس، لأن بلدان أفريقيا ليست هي وحدها التي تتطلع إلى اضطلاع الأمم المتحدة بالعمل والزعامة في هذا الصدد وإنما دول العالم ككل. فلا شك أن عدم اتخاذ تدابير محددة سيسفر عن نتائج وخيمة ليس فقط بالنسبة للمنطقة وإنما أيضا بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. وهكذا فإن خبرتكم الواسعة في الأمم المتحدة، ومهاراتكم الشخصية في الاتصال ومعرفتكم الموضوعية بالمسائل قد أصبحت متاحة للمجلس، ومن ثم فنحن ممتنون لكم أشد الامتنان.

ولقد أتيحت لي الفرصة، في اجتماعنا السابق، لكي أعلق على العمل الممتاز الذي اضطلعت به السفيرة البرايت أثناء رئاستها. وأود كذلك أن أشكر سفير بوروندي على حضوره، وعلى ملاحظاته العميقة التي أدلى بها والكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره. ويشير التقرير، إلى أنه بالرغم من أن الحالة في بوروندي قد أصبحت مؤخرا أكثر هدوءا مما كانت عليه في كانون الأول/ديسمبر وبداية كانون الثاني/يناير، فإن الأمين العام ما زال يعتقد أن الاتجاه سلبي وأن الحالة الأمنية في البلد ما زال من غير الممكن التنبؤ بها و "بلغت درجة من الخطورة تبعث على اليأس"، على حد تعبيره (S/1996/116، الفقرة ٣٦).

واستنادا الى تقرير الأمين العام، فإن مجلس الأمن اليوم بصدد اعتماد مشروع قرار يستهدف أساسا الجوانب التي يمكن أن يعززها المجتمع الدولي، حتى يتسنى لبوروندي أن تسير بعيدا عن طريق العنف.

إن الهدف الرئيسي هو الحوار السياسي. ولطالما أدركنا جميعا أن تعزيز الحوار ليس مهمة سهلة في هذه الحالة. بل بالأحرى يتطلب جهودا أكثر بكثير كما أنه أصعب من الأنواع الأخرى من العمل الوقائي، ولهذا فإن مجلس الأمن يناشد جميع الأطراف في بوروندي الشروع في مفاوضات جادة من أجل بلوغ هذا الهدف.

ولقد كان من الأمور المشجعة أن نسمع من الأمين العام أن ممثله الخاص والرئيس السابق نيريري يعملان بعزم من أجل تشجيع الحوار، وهذه حقيقة أكدها مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المعقود مؤخرا. وبوسع رئيس سابق لبلد أفريقي يتمتع بالخبرة والاحترام مثل جوليوس نيريري أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الحوار بين زعماء بوروندي المجاورة، وينطبق هذا أيضا على الرئيس السابق كارتر بما له من التزام معروف بالسلام. وتضطلع منظمة الوحدة الافريقية بدور إقليمي ذي أهمية أساسية. وكذلك يقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير دعم هام. وفي هذا الصدد، يقدم مجلس الأمن دعمه الأقصى لجميع الذين يعملون على تيسير العملية السياسية الداخلية في بوروندي.

ويؤكد مشروع القرار من جديد على دعم اتفاقية الحكم والمؤسسات المنشأة بموجبها، ويوضح اهتمامنا بمساعدة الأطراف في تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها عن طريق الحوار السياسي. ويبلّغ حكومة بوروندي بأننا نأمل أن تقوم باتخاذ المبادرة لتعزيز الحوار وأننا على استعداد لمساعدتها في هذا المسعى. ونحن نريد أن تتم مواجهة هذا التحدي من جانب أعضاء الحكومة جميعا، ومن جانب المعارضة، والقوات العسكرية بل والفصائل المتطرفة.

وإن هدفنا هو الحوار والمصالحة الوطنية في بوروندي. فإذا أصبحت الحالة الإنسانية حرجة، وعرضت للخطر العملية السياسية وحياة السكان في بوروندي، فسيكون من الضروري النظر في اتخاذ تدابير أخرى ذات طابع وقائي، طالما ظلت تأتي في المرتبة التالية للهدف الأسمى وهو المصالحة الوطنية. ويحدونا الأمل بأن يكلل بالنجاح المؤتمر الإقليمي للسلام والأمن والتنمية المزمع عقده.

ونحيط علما أيضا بتأكيد الأمين العام المتكرر فيما يتعلق بمدى خطورة الحالة في بوروندي. ولهذا السبب، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع البلدان المعنية ومع منظمة الوحدة الافريقية بشأن وضع خطة للطوارئ - خطة يمكن، عند الاقتضاء، أن تدعم الحوار الذي نأمل أن يصبح حقيقة واقعة في بوروندي، أو يمكن أن توفر ردا إنسانيا سريعا إذا ما تدهورت الحالة - وذلك احتمال نأمل ألا يتحقق. وهذه القدرة على الرد الإنساني السريع أساسية كي لا تحدث في المستقبل أزمة إنسانية في بوروندي نشعر بالأسف حيالها.

كما يقرر المجلس أن يظل على علم بالتوصيات التي قد يتقدم بها الأمين العام في ضوء تطور الأحداث في بوروندي، ويعيد تأكيد قراره بالاستجابة إلى أي طارئ مع مراعاة كل الخيارات الممكنة. وفي هذا الافتراض - الذي نأمل ألا يتحقق - ينبغي أن نحرص على ألا يكون أي تدبير ينظر في اتخاذه انتقائيا حتى لا يؤثر تأثيرا سلبيا على سكان بوروندي الذين يعانون الكثير فعلا.

لقد سبق أن أشار ممثلون كثيرون إلى أعمال مجموعة عدم الانحياز وأود أن أشكر أعضاء المجموعة وفريقها التقني على ما قدموه من مساعدة في إعداد مشروع القرار. ولقد تعاون وفدي، بوصفه منسقا للمجموعة في شهر شباط/فبراير، تعاونا وثيقا مع بلدان عدم الانحياز وسائر أعضاء المجلس ومع الوفود غير الأعضاء بما في ذلك سفير بوروندي نفسه الذي التقينا معه، جماعة وأفرادا، في مناسبات عديدة.

وبوسعنا القول من واقع تجربتنا المباشرة إن مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده اليوم - والذي تؤيده شيلي بقوة - هو نتيجة عملية مشاورات جادة بذل فيها جميع أعضاء المجلس ووفود من خارج المجلس قصارى جهودهم بهدف وحيد هو التوصل إلى سبيل لتمكين شعب بوروندي من التطلع إلى مستقبل يسوده السلم والتنمية.

وبوسعنا أن نؤكد بيقين أن مجلس الأمن سيتابع الحالة في بوروندي متابعة وثيقة جدا وننتظر بشغف التقرير المطلوب من الأمين العام إعداده في غضون شهرين وكذا أي معلومات ذات صلة قبل هذا التاريخ، إن لزم ذلك.

وسأختتم كلمتي بالإشارة إلى أن مصير بوروندي، كما يوضح مشروع القرار، هو في أيدي شعب بوروندي، وفي المقام الأول في أيدي قادته داخل الحكومة وخارجها. والمجتمع الدولي مستعد عن طيب خاطر لدعم الحلول السياسية وهو على أهبة الاستعداد إذا اقتضى الأمر للاستجابة لأي تدهور خطير في الحالة الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل شيلي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. ونحن جميعا نتطلع إلى قيادتكم التي نعرف جميعا أنها تتسم بالحكمة والمهارة الدبلوماسية وروح الدعابة. وأخيرا، أتمنى أن يكون نهاركم مثمرا وليلكم خاليا من العمل.

وأشعر بالامتنان لكم جميعا على العبارات الرقيقة جدا التي وجهتموها إليّ، وأشعر بالامتنان بصفة خاصة لتعاون الجميع. ولقد استمتعت بذلك الشهر، صدقوا أو لا تصدقوا، وأرجوا لكم الإبلال من رئاستي التي وصِفت بأنها كانت "نشِطة" و "حازمة".

في بعض الأحيان، في هذه القاعة، تسنح الفرصة لأعضاء مجلس الأمن لمحاولة الحيلولة دون وقوع انتهاك للسلم والأمن الدوليين بدلا من الرد عليه. واليوم هو إحدى هذه المناسبات. إن حالة الاضطراب داخل بوروندي، التي يغذيها جزئيا مرتكبو جريمة إبادة الأجناس في رواندا، بل محطات للإذاعة خارج حدود

بوروندي، تثير القلق البالغ للولايات المتحدة ولآخرين في المجتمع الدولي.

ومشروع القرار الذي سننظر فيه اليوم يعبر عن تصميم مجلس الأمن على أن يمنع، في بوروندي، وقوع ذلك النوع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أتت على رواندا في عام ١٩٩٤. وتقدر حكومتي العمل الذي قام به ممثلو حركة عدم الانحياز في صياغة هذا النص المتوازن الهام. يطالب مشروع القرار قادة بوروندي بتسوية خلافاتهم وتبديد مخاوفهم عن طريق الحوار وليس إراقة الدماء، ويطلب إلى الأمين العام أن يخطط، على أساس الطوارئ، لتقديم رد إنساني سريع إذا ما انتشر العنف على نطاق واسع أو طرأ تدهور خطير على الحالة الإنسانية في بوروندي.

ومع أن مصير بوروندي هو في أيدي شعب بوروندي نفسه، يمكن للمجلس وللمنظمات الإقليمية المعنية والدول المجاورة وللآخرين تقديم المساعدة للعناصر المعتدلة للتغلب على ضغوط العنف التي تصدر عن المتطرفين. ونؤيد بقوة جهود رئيس تنزانيا السابق نيريري والممثل الخاص للأمين العام مارك فاجوبي، والرئيس السابق كارتر ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي وجميع الساعين من أجل تيسير الحوار والمصالحة. ويمكننا أن نفعل ذلك بمواصلة تركيز الاهتمام العالمي على قرارات وأعمال قادة بوروندي. وبوسعنا أن نسلّم بالجهود التي تقوم بها الحكومة الحالية لتحقيق الهدوء، بينما ننبذ جهود هؤلاء الذين ينادون بالعنف أو يقترفونه، بالقول أو الفعل. ويمكننا أن نوضح أننا سنعارض بقوة أي محاولة لزعزعة استقرار الحكومة أو للاستيلاء على السلطة بالقوة أو بأية وسائل غير دستورية.

وخلال زيارتي لبوروندي، في شهر كانون الثاني/يناير، قلت لقادة البلد إن الولايات المتحدة لن تؤيد أو تساعد أي حكومة تصل إلى السلطة عن طريق القوة في بوروندي، بل ستبذل كل جهد ممكن لعزل أي حكومة تصل إلى السلطة بالقوة عن المجتمع الدولي. كذلك يمكننا أن نؤكد على أهمية إجراء مفاوضات جادة في إطار الحوار الوطني الذي اتفق عليه الموقعون على اتفاق الحكم في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وترى الولايات المتحدة أن هذا الاتفاق يوفّر الأساس المشروع للحكم في بوروندي.

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان ألا يسيء قادة مختلف الفصائل في بوروندي فهم نوايا المجتمع الدولي ودوافعه. نحن لا نرغب في القيام بأي عمل يقوض سيادة بوروندي، ونحن لا نحاول تشجيع مصالح فئة أو مجموعة على حساب الأخرى. هدفنا ببساطة هو أن نشجع في داخل بوروندي نتائج تكون متسقة مع المبادئ المعترف بها دوليا لحقوق الإنسان ومع العمليتين القانونية والدستورية داخل بوروندي.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يوفر الموارد التي يمكن أن تساعد في التغلب على العقبات التي تعترض سبيل المصالحة. وهذه الموارد يمكن أن تكون في شكل مكان محايد للحوار ومراقبين لحقوق الإنسان؛ ومعونات أو مساعدات اقتصادية لبناء مؤسسات سياسية وقضائية فعالة. وحكومتي تحث حكومة وشعب بوروندي على الاستفادة من هذه الموارد.

وجرى بعض الجدال في الأسابيع الأخيرة حول مدى صواب مجرد التخطيط للطوارئ لاحتمال استئناف العنف على نطاق واسع على الرغم من جهودنا وجهود المعتدلين في بوروندي. ومع ذلك تعتقد حكومتي أن هذه خطوة أساسية. ففي ضوء الفظائع التي وقعت في رواندا، واستمرار الفظائع في بوروندي، سنكون مقصرين في مسؤولياتنا إذا لم نتخذ هذه الخطوة.

إن التخطيط للطوارئ الذي يطالب به مشروع القرار هو على وجه الدقة نوع العمل الذي جرى توخيه عندما أنشأت الأمم المتحدة نظام ترتيباتها الاحتياطية خلال السنتين الماضيتين. فالهدف منه هو أن نحدد سلفا الموارد التي يمكن للدول الأعضاء أن تتيحها في وقت قصير للقيام ببعثة طارئة للمساعدة الإنسانية في بوروندي. وحكومتي تحث الحكومات الأخرى على التعاون مع الأمم المتحدة ومع الولايات المتحدة في هذا الجهد. إنها مبادرة ترمي إلى تعزيز ثقة المعتدلين في حكومة بوروندي وغيرها في داخل ذلك المجتمع ويمكن أن تنقذ آلاف الأرواح.

وحكومتي تحث أيضا الأمين العام على أن يوفر للجنة التحقيق أفرادا إضافيين لأعمال الأمن والتحقيق. وقد علمت بهذه الحاجة بشكل مباشر عند زيارتي إلى بجومبورا في كانون الثاني/يناير. ويتعين على هذه

اللجنة الانتهاء من تحقيقها في أحداث محاولة الانقلاب التي وقعت في عام ١٩٩٣ وما تلاها من عنف عرقي.

وأخيرا، تؤكد حكومتي على أهمية التزام المجلس، في القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦) وفي مشروع القرار المعروض علينا، بالنظر في إجراءات أخرى بموجب الميثاق إذا لم يتحقق التقدم في اتجاه حوار سياسي شامل.

لقد أشار التقرير الأخير لمقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان إلى

"اتجاه ملحوظ بصفة متزايدة لإبادة الأجناس" E/CN.4/1996/16

في بوروندي. ومع أن الجهود الشجاعة للمعتدلين في بوروندي من أجل منع العنف توفر أساسا للأمل، لا بد أن نأخذ مأخذ الجد الشديد حقا احتمال حدوث فورة في أعمال القتل.

إن مشروع القرار هذا ليس ترياقا شافيا لكل العلل: إنه لا يقدم ضمانات لكنه يدلل على أن العالم يراقب الأحداث في بوروندي عن كثب وأننا على استعداد للمساعدة في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار ووضع أساس للتقدم الاجتماعي. ويبين تاريخ تلك المنطقة أن الذين يرتكبون جريمة إبادة الأجناس إنما ينتحرون أيضا. وبوروندي لا تستحق هذا المصير وليس هناك أمة تستحق ذلك. لنبذل قصارى جهدنا لمساعدة شعب ذلك البلد على تجنب ذلك المصير وبناء مستقبل يقوم على القانون والتسامح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي".

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على اقتناع بأن أعمال المجلس، نظرا لما تتحلون به من خبرة ومهارات مهنية هائلة، ستلقى النجاح التام في ظل قيادتكم. وبإمكانكم أن تطمئنوا الى دعم وفد بلدي لكم وتعاونه معكم على أكمل وجه. وأهنئ كذلك السفيرة ألبرايت على الاضطلاع الناجح بمسؤولياتها بوصفها رئيسة للمجلس في شباط/فبراير.

منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير، لم يحرز تقدم ملحوظ في إجراء حوار بين جميع العناصر السياسية لبوروندي باعتبار ذلك وسيلة لإيجاد حل دائم، أو سبيلا لتهيئة الظروف الآيلة الى تعزيز المصالحة الوطنية في ذلك البلد، الأمر الذي يجنب تكرار حدوث مأساة إنسانية ضربت مؤخرا المنطقة دون الإقليمية للبحيرات الكبرى.

ويعتقد وفد بلدي أن تعزيز الحوار بين الأطراف في بوروندي يظل إحدى أبلغ الوسائل العملية لإيجاد حل للأزمة هناك. لهذا السبب نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يبذل كل جهد ضروري لتيسير ذلك الحوار السياسي. وفي هذا السياق، نود أن نطري على الخطوات التي اتخذها الأمين العام وممثله الخاص من أجل البدء بإجراء حوار بين زعماء بوروندي في أسرع وقت ممكن وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونعلق أهمية موازية على المحادثات التي يجريها لهذا الغرض الرئيسان السابقان نيريري وكارتر، والوسطاء الآخرون الذين عينهم مؤتمر القاهرة، فضلا عن الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب ألا ينتظر حتى تتضخم الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في بوروندي الى درجة كارثة إنسانية من قبيل الكارثة التي حصلت في رواندا. وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تزايد التوترات ولإزالة أية إمكانية لحدوث إبادة الأجناس في بوروندي أو نزوح اللاجئين. لهذا السبب نعتبر أن من الأهمية بمكان أن يواصل الأمين العام مشاوراته مع الدول الأعضاء المعنية ومع منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالتدابير الممكن اتخاذها دعما لاجراء حوار واسع النطاق واستجابة انسانية عاجلة إذا ساءت الحالة في بوروندي.

ويعتقد وفد بلدي كذلك أن التأييد السياسي الذي يوفره المجتمع الدولي للمناقشة الوطنية، ويوافق عليه الموقعون على اتفاقية الحكم، ينبغي أن يترافق مع تعاون واسع النطاق مع الحكومة بغية دعم الانعاش

الاقتصادي لنظام بوروندي الاقتصادي والقضائي، وإصلاح قواتها المسلحة والشرطة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء أن أعمال العنف تزايدت في العام الماضي ضد المدنيين واللاجئين والموظفين الذين يوفرون المساعدة الإنسانية الدولية في بوروندي. والتحريض على ارتكاب أعمال العنف وعلى الكراهية العرقية لا يسهم إلا في زعزعة الحالة الأمنية في ذلك البلد بقدر أكبر. لذلك يوافق وفد بلدي على أن المجلس ينبغي أن يدين هذه الأعمال بأشد العبارات وأن يطالب المسؤولين عنها بالامتناع عن ارتكابها.

وما دامت الحالة غير المستقرة قائمة، من المتعذر توقع عودة اللاجئين والمشردين في الداخل الى ديارهم طوعيا. والخطر الكبير الكامن في العودة الى بوروندي أقر به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية أخرى. وحتى لو قرر اللاجئون والمشردون العودة، فإن الاحتمال ضئيل في تمكينهم من العيش حياة طبيعية حيث أن الأزمة تعوق أو تشل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق عديدة من بوروندي.

لقد جرت محاولات عديدة بالفعل من قبل بلدان المنطقة للعمل معا من أجل إيجاد حلول لأزمة اللاجئين. وارجئت تلك المحاولات أو تم التخلي عنها بسبب افتقار بعض الأطراف في بوروندي إلى الإرادة السياسية. ويعتقد وفد بلدي أن من الأهمية بمكان تناول هذه المسألة على صعيد إقليمي دون مزيد من الإبطاء. ونعتقد أن المؤتمر المقترح وهو المؤتمر الاقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، يمكن أن يشكل الإطار المناسب للتصدي لأزمة اللاجئين. لذلك، نؤيد المبادرات التي اتخذها الأمين العام وحكومات المنطقة تعزيزا لعقد ذلك المؤتمر.

ونود أن نختتم بمناشدة جميع الأطراف في بوروندي أن تتعاون مع لجنة التحقيق التي أنشأها المجلس بموجب القرار ١٠١٢ (١٩٩٥)، كما نناشد الحكومة أن توفر الأمن والحماية لموظفي اللجنة، فضلا عن موظفي المنظمات الإنسانية، حتى يتمكنوا من العمل بفعالية. ولجميع تلك الأسباب، يؤيد وفد بلدي جميع ما ورد في مشروع القرار المعروض على المجلس الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) بما أن هذا البيان هو البيان الأول الذي يدلي به ممثل الاتحاد الروسي في آذار/مارس، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأطلب الى وفد الولايات المتحدة كذلك أن ينقل الى السفيرة ألبرايت امتناننا لها على الطريقة التي ترأست بها المجلس بنجاح في الشهر الماضي.

إن الوفد الروسي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المعقدة في بوروندي التي ما زالت تقف لوقت طويل على حافة الكارثة. فحدة الأزمة المتطاولة أودت فعلا بأرواح عشرات الآلاف من الأشخاص وولدت بحرا من اللاجئين والمشردين. ومن شأن هذا أن يتسبب في تفاقم الحالة تفاقما إضافيا عن طريق التهديد بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. وما زال مجلس الأمن لأكثر من عامين يعير الحالة في بوروندي اهتماما وثيقا، وهذه الجلسة هي الجلسة الرسمية الثانية التي يعقدها المجلس بشأن هذا الموضوع في الربع الأول من هذا العام وتشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المهتمة بتحقيق حل عاجل لهذه المشكلة. ونأمل في أن توفر هذه الدلالة على الاهتمام الخاص ببوروندي من قبل المجتمع الدولي زخما قويا من أجل تحقيق حل عاجل.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم انعكاس للقلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء الحالة في بوروندي، فضلا عن استعداده للسعي الى اتخاذ تدابير كافية ومتوازنة من أجل المساعدة على تطبيعها. وتعطى الأولوية بصورة واضحة للدبلوماسية الوقائية، مع التركيز على الحاجة الى الاستئناف الفوري لاجراء حوار شامل وبناء، وتنشيط عملية المصالحة الوطنية.

وهذا وحده سيضع حدا للصراع في بوروندي وسيكسر حلقة العنف الشريرة هناك.

ونعتبر أن من الأهمية بمكان أن نستغل بأكبر قدر ممكن إمكانيات حفظ السلام لدى منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والبلدان

المجاورة في المنطقة والدول المعنية الأخرى. ونعتقد أن الترتيبات يجب أن تتخذ لعقد مؤتمر إقليمي للسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، بغية زيادة تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن توجه إلى متطرفي بوروندي من جميع الفئات تحذيرا واضحا بأنه إذا كان هناك أي تصعيد كبير للعنف أو أي تفاقم خطير للحالة الإنسانية، فإن المجتمع الدولي سيكون مستعدا، إذا اقتضى الأمر، لأن يتخذ التدابير اللازمة للاستجابة في الميدان الإنساني، من نوع الخيارات الملائمة المتوفرة. ونحث أطراف الصراع في بوروندي بقوة على أن تبدي شعورا بالمسؤولية وأن تقتنص جميع الفرص لتحقيق تسوية عاجلة مقبولة من جميع الأطراف من أجل صالح شعب بوروندي. وإن المجتمع الدولي، في المقابل، يقف على أهبة الاستعداد، كما يؤكد مشروع القرار، لتقديم كل دعم لازم وكل مساعدة مطلوبة. وسيصوت الوفد الروسي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا، إذ أنه يؤكد على نحو سليم على الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي للتغلب على الأزمة في بوروندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني واثق من أننا بفضل قدراتكم الممتازة وتجربتكم الدبلوماسية الثرية، ستتمكنون من توجيه أعمال المجلس بنجاح في هذا الشهر نحو نهاية ناجحة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر سليفتكم، سفيرة الولايات المتحدة، السيدة ألبرايت، لترؤسها أعمال المجلس في الشهر الماضي ولاستكمال المهام المعروضة على المجلس.

لقد أدلى الممثل الدائم لبوروندي قبل لحظات قليلة، بالنيابة عن الحكومة البوروندية، ببيان شامل بشأن الحالة في بوروندي. يستحق بجدارة نظرنا الجاد. لقد كانت الحكومة الصينية تشعر بقلق بالغ إزاء تطور الحالة في بوروندي، وهي تأمل بإخلاص أن يستعاد السلم والاستقرار بأسرع وقت ممكن في البلد. كما بذلنا جهودنا الخاصة في هذا المضمار. ويسعدنا أن نلاحظ التفاهم والتصميم المشتركين اللذين أبدتهما أعلى السلطات في بوروندي من أجل حل المسألة البوروندية. إن تلك السلطات منهمكة في عملية استعادة السلم والاستقرار في بلدها حتى تتحرك الحالة العامة صوب التحسن. وفي هذا الوقت، تنخرط حكومة بوروندي في حملتها الثالثة من أجل عودة السلم. وهذا كله يفضي إلى الاستقرار في الحالة البوروندية. ونود أن نثني على هذا الجهد وأن ندعمه.

ورغم أن الحالة في بوروندي بدأت التحرك في اتجاه إيجابي، فإن البلد ما زال يواجه الكثير من المصاعب في الميادين السياسية والأمنية والإنسانية. وقد بذل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، جهودا دؤوبة من أجل حل سليم لمسألة بوروندي. وقد بذل الأمين العام وممثله الخاص للوساطة والمساعي الحميدة سلسلة من الجهود الدبلوماسية والسياسية. وقبل أيام قليلة أولى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا اهتمامه الخاص لمسألة بوروندي، وقرر أن يطلب من الرئيس السابق لتنزانيا، السيد نيريري، أن يواصل مساعيه الحميدة كوسيط للسعي إلى التسوية السياسية للمسألة البوروندية.

إن مشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده اليوم يوضح أن المجتمع الدولي سيواصل، من أجل تحقيق أهدافه الإنسانية، إعطاء دفعة للحوار الشامل بين جميع الأطراف في بوروندي من أجل زرع الثقة المتبادلة، حتى تحقق بوروندي المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن.

لقد كنا دائما نرى أن الشؤون الداخلية لأي بلد يجب أن تسوى بمعرفة شعب ذلك البلد نفسه. والمجتمع الدولي يمكن أن يقدم المساعدة، ولكنه لا يمكن أن يمارس التدخل باسم المساعدة.

سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار هذا. غير أن مفهومنا بالنسبة لمشروع القرار هو أنه بغض النظر عن نوع الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن في المستقبل، بما في ذلك الاستجابة الإنسانية، فإنه يجب

أن يتشاور مع البلد المعني، وأن يحصل على موافقته، وأن يناقش أيضا على نحو شامل آراء جميع الأطراف. وإن مسألة بوروندي سواء أمكن حلها على نحو سليم أو لم يمكن حلها فإنها لا تؤثر على التنمية الاقتصادية لبوروندي وحياة شعبها فحسب، ولكن أيضا على سلام واستقرار منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. ولهذا، نحث جميع الأطراف في بوروندي أن تتصرف على أساس مصالح بلدها فتجري حوارا عريض القاعدة في أسرع وقت ممكن وتستجيب بفعالية للنداءات الواردة في قرارات مجلس الأمن من أجل تهيئة الظروف المناسبة للمصالحة الوطنية في وقت مبكر ومن أجل تقديم إسهاماتها أيضا في سلام واستقرار تلك المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تهانئ وفدي إليكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونحن واثقون من أن قدراتكم الممتازة وخبرتكم وحكمتكم ستوجه مداولات المجلس إلى نتيجة مثمرة. وأود أيضا أن أشكر سليفتكم، السفيرة ألبرايت، ممثلة الولايات المتحدة، على إدارتها الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير.

ويلاحظ وفدي مع التقدير تقرير الأمين العام الشامل بشأن الحالة في بوروندي (S/1996/116). ومما يبعث على التشجيع أن نسجل تقييم الأمين العام بأن الحالة في بوروندي قد اتجهت إلى الهدوء أخيرا في البلد. ورغم أن هذا التحول المنشود قد يُعزى جزئيا إلى الحملات النشيطة، التي وصفها سفير بوروندي في بيانه منذ لحظة، بأنها الحملة الكبرى لحكومته من أجل حشد السكان والجيش الوطني والإدارة وراء قضية السلام في بلده، يتوجب علينا بالتأكيد أن نفخر بحقيقة أن اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٠٤٠ (١٩٩٦) في ٢٩ كانون الثاني/يناير الماضي، كان له أثره في التحرك في هذا الاتجاه. إننا ندرك أن الحالة برمتها في بوروندي لا تزال هشة وخطيرة بدرجة تستدعي اليقظة المستمرة من جانب المجتمع الدولي. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف والحالة الإنسانية الصعبة والتحريض المستمر على الكراهية العرقية من جانب محطات الإذاعة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن التحية لمنظمة الوحدة الأفريقية للدور البارز الذي تضطلع به في مراقبة السلم في بوروندي في ظروف صعبة وبموارد مالية ضعيفة، وينبغي تشجيعها على تعزيز دورها هناك بتوسيع نطاق بعثتها العسكرية للمراقبة، إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية لا يمكن تركها بمفردها تتحمل العبء الثقيل المتمثل في صيانة السلم هناك. وفي ضوء الآثار البعيدة المدى لانفجار مأساة إنسانية في بوروندي على سلم واستقرار منطقة البحيرات الكبرى كلها، من الواضح أنه لا بد للأمم المتحدة أن تظل يقظة لضمان الاستقرار والسلام في المنطقة.

من واقع الحالة السائدة الآن، يواجه المجتمع الدولي تحديين حاسمين في إحلال سلام واستقرار دائمين في بوروندي: أحدهما بشأن كيفية وقف تكرار وقوع مأساة إنسانية من ذلك النوع الذي شهدناه من قبل في رواندا. والآخر بشأن كيفية تحقيق تسوية سياسية دائمة بالتصدي للأسباب الجذرية للصراع. ونحن ننظر إلى توصيات الأمين العام الواردة في S/1996/116 من هذا المنظور. وللتصدي لهذه التحديات الصعبة، يقترح الأمين العام نهجا مزدوجا: تعزيز الحوار السياسي في سياق دبلوماسية وقائية، وخطة طوارئ لتجنب وقوع كارثة.

إن الحوار السياسي على نطاق جميع التوجهات السياسية في بوروندي أمر لا غنى عنه وهو الوسيلة المثلى لحل الأزمة البوروندية الصعبة. إلا أن المجتمع الدولي بحاجة إلى بديل صحيح في حالة ما إذا تبين أن سبيل الحوار السياسي غير فعال في التوصل إلى تنازلات متبادلة ومصالحة وطنية يؤمل كثيرا في تحقيقها. وفضلا عن ذلك، فإن سبيلي الحوار والتخطيط لحالة الطوارئ يكمل كل منهما الآخر ويعزز كل منهما الآخر. والجهود الدولية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة عن طريق الحوار تكون أمامها فرصة أفضل للنجاح إذا عززتها خطة طوارئ موثوق بها للاستجابة في الوقت المناسب في حالة حدوث تدهور خطير للحالة الإنسانية. وهناك ميزة هامة أخرى للفكرة وهي أن التخطيط الجيد المسبق مفيد في كثير من الأحيان بجعل التدخل الحقيقي غير ضروري. ونحن

نفهم أن الفقرتين ١٢ و ١٣ من منطوق مشروع القرار المعروض على المجلس تعكسان بأسلوب متوازن توقعات وشواغل المجتمع الدولي المتشاطرة على نحو واسع النطاق في التصرف وفقا لتوصيات الأمين العام.

وحكومة بلدي تؤيد جهود الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والرئيسين السابقين نيريري وكارتر لتعزيز الحوار السياسي في بوروندي، وترحب بها. ولما كان السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى كلا لا يتجزأ، فإننا نعترف بأهمية التصدي للأسباب الرئيسية للصراع الداخلي في بوروندي في السياق دون الإقليمي. وفي هذا الصدد، نؤيد عقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ونشجع الأمين العام على تكثيف تحضيره لذلك المؤتمر بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

ويؤكد وفد بلدي أن الجهود الدولية لتسهيل الحوار في بوروندي لا يمكن أن تحل محل جهود الأطراف البوروندية للاتفاق مع بعضها البعض والعيش في سلام وازدهار. ولما كانت معظم الأطراف البوروندية ممثلة حاليا في الحكومة الائتلافية بمقتضى ترتيب لاقتسام السلطة - فإن أولوية الجهد الدولي ينبغي أن تكون لضمان التزام جميع الأطراف باتفاقية الحكم نصا وروحا حتى يمكن للحكومة الائتلافية أن تعمل كما ينبغي لها أن تعمل.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا هاما لتحقيق هذه الغاية بالمساعدة على تنظيم حوار وطني يضم الزعماء البورونديين لجميع الاتجاهات السياسية وبضمان تنفيذ أي اتفاق يسفر عنه الحوار. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف في بوروندي إلى طرح مصالحها الطائفية جانبا وتوجيه نواياها السياسية الحسنة لتحقيق تنازلات متبادلة ومصالحة وطنية حقيقية.

ووفد بلدي يود أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن التقدير البالغ لمجموعة بلدان عدم الانحياز لعملها الشاق في التوصل إلى مشروع القرار الممتاز المعروض على المجلس اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. إن مهاراتكم المعروفة وأسلوبكم العملي وطريقتكم المتواضعة التي تمارسون بها الأعمال تجعلنا نتطلع إلى العمل تحت قيادتكم بنجاح.

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا للسفيرة ألبرايت للطريقة الفعالة للغاية التي ترأست بها مجلس الأمن خلال الأيام التسعة والعشرين - وليلة طويلة - من شهر شباط/فبراير.

إن ألمانيا تؤيد البيان الذي أدلت بها إيطاليا نيابة عن المجموعة الأوروبية.

كما أشار الأمين العام، فإن تقريره الأخير المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ يمثل المرة الرابعة التي يلفت فيها في أقل من سبعة أسابيع انتباه مجلس الأمن إلى مسألة بوروندي. ويواصل الأمين العام القول بأنه فعل هذا اقتناعا منه بأن الحالة في البلد خطيرة بشكل يدعو لليأس.

لذلك من المناسب تماما أنكم - سيدي الرئيس - أتحتم الفرصة لأعضاء المجلس ولأعضاء الأمم المتحدة بشكل عام للإعراب عن وجهات نظرهم بشأن الحالة في بوروندي ولمناقشة ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به. وكما يعلم الأعضاء، فإن ألمانيا تؤيد بشدة هذه الزيادة في الشفافية.

حتى وإن كانت الحالة في الوقت الحالي أهدأ بعض الشيء، فإن قلقنا العميق لا يزال قائما. إننا نشعر بقلق تجاه أعمال العنف. ونشعر بقلق تجاه التحريض على الكراهية العرقية. ونشعر بقلق لأن الحالة قد تتدهور. ونشعر بقلق نتيجة الحالة الإنسانية. إن بوروندي بحاجة إلى حوار جاد شامل يؤدي إلى تسوية سياسية دائمة ومصالحة وطنية. وهذه ليست مهمة سهلة في ضوء الظروف السائدة. ولكنها أيضا ليست مستحيلة. إن الموقعين على اتفاقية الحكم اتفقوا على إجراء مناقشة وطنية. وهذا ينبغي أن يكون الإطار للحوار الذي يحتاج إليه كثيرا.

إن الحوار لن يكون ممكنا في مناخ العنف. ولذلك ندعو جميع الأطراف، بما في ذلك، بل وبشكل خاص، الأطراف التي تتخذ مواقف متشددة، إلى الامتناع عن أعمال العنف. وعلاوة على ذلك، فإن نشر الدعاية التي تبث الكراهية في بوروندي يجب أن يتوقف. وينبغي أن تستخدم موجات الإذاعة في بوروندي لتعزيز المصالحة والحوار، ولنشر معلومات بناءة.

من مسؤولية الأطراف البوروندية أن تفعل كل ما في وسعها لتحقيق تسوية سياسية. لكنها ليست وحدها. فهناك جهود للمساعدة على تحقيق التسوية يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي - الذي سمّي توا ممثلا خاصا لمنطقة البحيرات الكبرى، ويبذلها أيضا الرئيسان السابقان نيريري وكارتر ووسطاء المصالحة الآخرون الذين عينهم مؤتمر القاهرة. وهذه القائمة الطويلة لوسطاء المصالحة تبين مدى صعوبة الحالة.

والحكومات، في اتصالاتها الثنائية، تؤيد أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي. وحكومة بلدي من بين تلك الحكومات. والانتعاش الاقتصادي لبوروندي، بمساعدة المجتمع الدولي، لن يكون ممكنا إلا في مناخ من السلم والاستقرار.

إن ما يحدث في بوروندي ستكون له مضاعفاته فيما يتجاوز حدود ذلك البلد، ورهنا بالطريق الذي سيسلكه، قد يشكل تهديدا لاستقرار المنطقة بأسرها أو يعزز هذا الاستقرار. ولذا، ينبغي تكثيف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

واليوم، سيصوت المجلس على مشروع القرار المتعلق بالحالة في بوروندي. وللأسباب المذكورة آنفا، تؤيد ألمانيا بقوة مشروع القرار هذا، وستصوت مؤيدة له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أنضم، بكل إخلاص وحرارة، إلى من أثنوا عليكم وعلى سلفكم.

في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، لفت الأمين العام انتباه مجلس الأمن إلى الأخطار التي تهدد بوروندي بوقوع كارثة إنسانية بحجم الكارثة التي شهدتها رواندا في عام ١٩٩٤. وكان الأمين العام بذلك يضطلع بمسؤولياته على النحو الواجب. وقد درس وفد فرنسا التقرير الذي قدمه فيما بعد، على ضوء الاعتبارين التاليين.

أولا، علينا أن نذكّر بالحقائق: إن الحالة في بوروندي ما زالت هشة ومقلقة. ومع ذلك، يجب تشجيع المؤسسات التي انبثقت من إبرام اتفاقية الحكم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على مواصلة عملها من أجل تعزيز السلام واستعادة النظام والنهوض بالمصالحة الوطنية. وهذا الجهد المشترك الذي تضطلع به السلطات البوروندية بدعم من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي قاطبة، بدأ بالفعل يؤتي بعض الثمار.

ثانيا، يتعين على المجلس أن يكفل عدم تعارض قراراته مع الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي. ومن الطبيعي أن يبدي المجلس يقظته بأن يكون متأهبا لمساعدة شعب بوروندي إذا تطلب الأمر ذلك. وفي الوقت ذاته، يجب ألا يؤدي ذلك إلى جعل المتطرفين على كافة الجوانب يدفعون بالبلد إلى حافة الهاوية. وبالتالي فمن واجبنا أن نتوخى الحذر الشديد إزاء الانطباع الذي توجِده قراراتنا لدى المعنيين الأساسيين ألا وهم سكان بوروندي.

إن فرنسا تؤيد اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية، وهو ما أوصى به أيضا وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية عند اجتماعهم في أديس أبابا يوم ٢٩ شباط/فبراير الماضي.

ومن المهم إذن حث الأطراف الفاعلة الرئيسية في بوروندي على الدخول في حوار، وفي الوقت ذاته تعزيز موقف السلطات البوروندية بتشجيع الرئيس والحكومة على العمل معا في تعاون وثيق. ولبلوغ هذه الغاية يتعين على مجلس الأمن أن يدعم البعثات التي يقوم بها مختلف وسطاء المجتمع الدولي.

وسيكون من المهم إذن تنفيذ تدابير وقائية تستهدف نزع فتيل الحالات المتفجرة. ولطالما شجبت

حكومة بوروندي نفسها الدور الضار الذي تلعبه بعض محطات الإذاعة. وعليه، لا بد من اتخاذ تدابير لمساعدتها في مهمة تفكيك هذه المحطات. كما طلبت حكومة بوروندي من منظمة الوحدة الافريقية زيادة عدد مراقبيها في الميدان. وقد قرر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية مؤخرا أن يستجيبوا لهذا الطلب ومن واجبنا أن نرحب بقرارهم هذا.

أخيرا وليس آخرا، لا بد من تمكين المجتمع الدولي من الاستجابة لأية حالة إنسانية طارئة. ومن ثم علينا أن نستكشف الخيارات الممكنة التي تسمح للمجتمع الدولي بأن يستجيب على النحو الملائم - وبطريقة إنسانية بالطبع - لأية كارثة في حالة وقوعها رغم جميع المحاولات التي تبذل لتفاديها.

ويرى الوفد الفرنسي أن مشروع القرار الذي أعده أعضاء حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس يستجيب للآراء التي أعربنا عنها توا. وهذا هو السبب في أن الوفد الفرنسي سيؤيد مشروع القرار عندما يُطرح للتصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠

السيد فلوسوفتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونحن على ثقة بأنكم، بما عرف عنكم من مهارة دبلوماسية وخبرة وقدر كبير من التفاؤل، ستقودون أعمال هذه الهيئة بنجاح. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد لكم كامل تعاون وتأييد الوفد البولندي.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسعادة السفيرة مادلين ألبرايت على الطريقة الممتازة التي ترأست بها أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

قبل شهر واحد ناقش مجلس الأمن التطورات في بوروندي. وقد شارك الوفد البولندي في الإعراب عن قلقه إزاء الاتجاه الذي تسير فيه الأحداث في ذلك البلد. وكما فعلنا عندئذ، نضم اليوم أيضا صوتنا الى البيان الذي أدلى به الوفد الإيطالي بشأن بوروندي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الحالة في بوروندي لا تزال مدعاة للقلق الشديد لدى المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن آخر تقرير للأمين العام يشير الى بعض الدلائل على توطيد السلام الهش في البلاد، فإن البيئة السياسية والأمنية في بوروندي لا تزال متوترة ومتفجرة. ولذا، فإن تكثيف الجهود الدولية للحيلولة دون ازدياد تدهور الحالة يبدو أمرا لا مفر منه.

وإن مشروع القرار قيد الدراسة يعبر عن الاقتناع بأن المساعي السياسية المشتركة من جانب الأسرة الدولية يمكن أن تظل فعالة وأن احتمالات ممارسة التأثير الدبلوماسي والسياسي على الأطراف المعنية لم تستنفد بعد وينبغي تعزيزها على النحو المناسب.

وفي الوقت نفسه، يعترف مشروع القرار أنه دون التزام راسخ من جانب شعب بوروندي لتحقيق حل سياسي دائم للصراع، فإن المجتمع الدولي قد لا يكون قادرا على حل المشاكل التي تواجهها الدولة البوروندية. والافتراض الذي ينطوي عليه مشروع القرار المعروض علينا هو أن الحالة في بوروندي لم تصل حتى الآن إلى مرحلة تفرض الاستعاضة عن الدبلوماسية الوقائية بعمل وقائي. ومع ذلك، نوافق على أنه ينبغي للأمين العام أن يواصل مشاوراته بشأن استجابة إنسانية سريعة في حال انتشار العنف على نطاق واسع أو في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي.

والرسالة الرئيسية التي يحملها مشروع القرار هي أن أي تطور إضافي للحالة في بوروندي سيتوقف من ناحية على أطراف النزاع، ولا سيما الأطراف الأكثر تطرفا بينها، ومن ناحية أخرى، على مساعدة المجتمع الدولي. ولهذا السبب بالتحديد يعرب مجلس الأمن في مشروع القرار قيد المناقشة عن دعمه القوي للجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد

الأوروبي، والرئيسان السابقان نيريري وكارتر ووسطاء المصالحة الذين عيـَّنهم مؤتمر القاهرة. وبالمثل، يقدم المجلس دعمه لتلك القوات العاملة في بوروندي والتي هي على استعداد لمتابعة الخيارات السياسية لنزع فتيل الأزمة الحالية والانخراط في مفاوضات جديـَّة في إطار الحوار الوطني الذي استـُهل بموجب اتفاقية الحكم.

وفيما يتعلق بدعم الجهود المبذولة من داخل البلد لاحتواء العنف ولمقاومة التناحر الطائفي، يعرب المجلس عن عميق قلقه إزاء المساعدة التي تقدم إلى بعض المجموعات العاملة في بوروندي من جانب بعض مرتكبي جرائم إبادة الأجناس في بوروندي، بالإضافة إلى أنشطة محطات الإذاعة التي تستهدف تضخيم الكراهية الإثنية.

وتحسبا للتهديد الذي يحتمل أن تشكله هذه القوى، من جملة أمور، على الاستقرار في المنطقة، يصبح العمل السياسي من جانب جميع الأطراف المعنية في بوروندي للتوصل إلى تثبيت دائم للاستقرار يؤدي إلى مصالحة وطنية حقيقية ضرورة ملحة.

ونظرا لأن المصالحة لا يمكن تحقيقها دون وجود بيئة تـُضمن فيها السلامة الشخصية في أوساط شعب بوروندي الذي تفتك به الانقسامات، فإن مشروع القرار يسترعي، على نحو وثيق الصلة، انتباه كل من المجتمع الدولي وحكومة بوروندي إلى أهمية بناء قوة شرطة محلية يعول عليها ولا تثير الخوف بين السكان البورونديين.

ويشير القرار أيضا إلى التعاون في ميدان الإصلاح العسكري. وإن إضفاء الطابع المهني على الجيش البوروندي وإعادة تشكيله على أساس قاعدة أوسع للتجنيد، بحيث يتألف من جميع المجموعات الإثنية، يبدو أمرا أساسيا لاستقرار البلاد.

ومن الأهمية بمكان أن نحيط علما بأن مشروع القرار يعالج مسألة أمن العاملين في مجال الإغاثة والذين يسعون لضمان استمرار إيصال الإغاثة الإنسانية للسكان البورونديين. وهذه مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة لبقاء الدولة البوروندية، لأن المساعدة الإنسانية أصبحت عنصرا رئيسيا في الاقتصاد البوروندي بكامله، الذي فتكت به سنوات من القلاقل السياسية والاجتماعية العنيفة.

ووفد بولندا، إذ يأخذ الأسباب المذكورة آنفا بعين الاعتبار سيصوت مؤيدا مشروع القرار قيد النظر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مانو كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد غينيا - بيساو أن يتوجه إليكم، سيدي، بأحر التهاني على توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. وإننا لعلى اقتناع بأن عملنا سيكون مطبوعا بالحكمة والكفاءة.

كما نود أن نشيد بسليفتكم الموقرة، السفيرة مادلين البرايت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على الطريقة الفعالة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الفائت.

تبين هذه الجلسة مرة أخرى أنه بالرغم من بعض الدلائل المشجعة على تطور الحالة في بوروندي فإنها ما زالت مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي.

ويود وفد بلدي أن ينضم إلى الذين أعربوا عن شكرهم للأمين العام على تقريره الشامل والنيـِّر عن الحالة في بوروندي، الذي قدمه عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد مارك فاغي، ولمنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الإنسانية على الجهود التي بذلوها من أجل تحقيق السلام والاستقرار لشعب بوروندي. وانطلاقا من نفس الروح نود أن نشيد بالرئيس الأسبق جوليوس نيريري، والرئيس الأسبق جيمي كارتر وبالزعماء البارزين للبلدان المجاورة، على الدور الرائع الذي يضطلعون به لمساعدة ذلك الشعب على تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

ويشدد الأمين العام في تقريره بصفة محددة على حقيقة أن تسوية الأزمة في بوروندي تعتمد على

الإرادة السياسية لأطراف الصراع. ونحن نؤيد هذا الرأي، وبالتالي فإننا نوجه مرة أخرى نداء عاجلا إلى جميع الأطراف المعنية لكي تشارك بروح بناءة في الحوار السياسي الشامل الذي أشار إليه مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده.

ويعتقد وفد بلدي أن استعادة الثقة والأمن تـُعد من الشروط الأساسية لاضطلاع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بمهامها على النحو الفعال في بوروندي. وفي هذا الصدد، نتوجه بالتهنئة لرئيس بوروندي ورئيس وزرائها على ما اتخذاه من مبادرات إيجابية لتعزيز الحوار الوطني وتشجيع الأنشطة الأخرى للنهوض بالسلام.

وترحب غينيا - بيساو بالتزام مؤسسات دولة بوروندي في الحملة الرامية إلى استعادة السلام بالوسائل السلمية والإشارات الإيجابية نسبيا الواردة في تقرير الأمين العام. ونطالب الأطراف البوروندية بإلحاح أن تراعي المصالح الوطنية للدولة فتبدأ بحوار على قاعدة أوسع وتنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويحدونا الأمل أن يؤدي اعتماد مشروع القرار قيد النظر، الذي يدلل مرة أخرى على عزم والتزام المجتمع الدولي، إلى التشجيع على إقامة حوار صريح وبناء بين جميع الأطراف في بوروندي كي تتمكن من التغلب على خلافاتها وترسي الأسس للمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الوطني. ولذا فإننا سنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والآن أدلي ببيان بوصفي ممثلا لبوتسوانا.

ما زالت الحالة في بوروندي تشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. فالحالة السياسية والأمنية ترددت ترديا مطردا منذ اغتيال الرئيس المنتخب ديمقراطيا في ١٩٩٣، مما أدى إلى بروز حالة إنسانية خطيرة. وإن أعمال العنف والمناخ العام لانعدام الأمن تجعل من العسير لأفراد المنظمات الإنسانية الدولية مواصلة عملياتهم. وهذه الحالة السياسية غير المستقرة تركت أثرا سلبيا على القطاعات الاقتصادية المنتجة. وإن تشريد عشرات الآلاف من الناس وجـّه ضربة قاصمة للقطاع الزراعي، الذي يسهم بنحو ٩٠ في المائة من الاقتصاد الوطني.

إن نمو المجموعات المتطرفة داخل البلد وخارجه يبعث على أشد القلق، دون مبالغة. بل أن الأكثر مدعاة للقلق هو محاولة القضاء على القوى السياسية المعتدلة المستعدة للتوصل الى تسوية سياسية تفاوضية في بوروندي. وقد طالب المجتمع الدولي مرارا بالمفاوضات لإنهاء الأزمة. ومن سوء الحظ أن المتطرفين مصممون على القيام بشكل متزايد بأعمال تستهدف زعزعة استقرار الحكومة والإطاحة بها، وجعل البلد عصيا على الحكم. وقد بذل البعض جهودا متضافرة للإطاحة بالرئيس سلفستر نتيبانتونغانيا من منصبه، في حين كثف الآخرون هجماتهم على المؤسسات الاستراتيجية في الريف.

وتؤيد بوتسوانا التوصل في موعد مبكر الى تسوية تفاوضية للجمود السياسي الحالي. ونحث شعب بوروندي على أن يبذل قصاراه للدخول في مفاوضات تهدف الى وضع حد فوري للكراهية المستعرة في الكيان السياسي في بلده. وينبغي أن يرقى زعماؤه السياسيون فوق مستوى مشاجراتهم التافهة من أجل إنقاذ بلدهم الجميل من انهيار وفوضى شاملين.

وبوتسوانا مقتنعة اقتناعا قويا بأن الحل السياسي، الذي يحمي ويحترم حقوق جميع شعب بوروندي بغض النظر عن الانتماء العرقي، هو وحده الذي يمكن أن يضع نهاية للمذبحة وأن يعيد السلم والاستقرار الى ذلك البلد سيء الحظ. ووفدي يناشد شعب بوروندي، بكل طوائفه السياسية، داخل البلد وخارجه، أن يبدأ، دونما إبطاء، عملية مفاوضات ترمي الى المصالحة الوطنية. ونحن ندعو بصفة خاصة جميع القوى السياسية - جميعها - الملتزمة بالبحث عن حل عن طريق الحوار السياسي أن تستمد الشجاعة من كونها تحظى بدعم المجتمع الدولي. والمجتمع الدولي على استعداد لأن يساعد كل الملتزمين بالتوصل الى تسوية سلمية.

وعلى حين أن الحوار السياسي هو دون شك الخيار الأول، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف دون أن يحرك ساكنا، في الوقت الذي تتجاسر فيه العناصر المتطرفة

وتخلق ظروفا من المرجح أن تؤدي الى تدهور شديد في الحالة الانسانية في بوروندي. لذلك من الحتمي أن يوحد المجتمع الدولي كلمته على ضرورة القيام بتخطيط للطوارئ للاستجابة استجابة قوية إذا زاد تدهور الحالة الانسانية في بوروندي أو أصبح العنف واسع الانتشار وجامحا. ولقد تعلم المجتمع الدولي درسا مريرا من جريمة إبادة الأجناس في رواندا. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لعدم الاستعداد في حالة نشوب العنف على نطاق واسع في بوروندي.

أستأنف عملي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أضم صوتي الى التهاني العديدة التي وجهت إليكم، عن جدارة، سيدي الرئيس.

تؤيد النرويج من حيث المضمون الملاحظات التي أعربت عنها بصفة خاصة رئاسة الاتحاد الأوروبي. وليس هناك على وجه التحديد، حسبما أكد بيان الاتحاد الأوروبي، حل ناجع خارج إطار الحوار السياسي. والحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية في بوروندي.

وتولي حكومتي قدرا كبيرا من الاهتمام للحالة في منطقة البحيرات الكبرى وقد اعتمدت خطة عمل لمساعدة المنطقة. وكجزء من هذه الخطة، خصصت حكومتي ما يزيد على ٢٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية الثنائية ولدعم جهود السلام والمصالحة الوطنية في رواندا وبوروندي لعام ١٩٩٦.

وتؤيد النرويج بشدة جهود الوساطة الدولية التي يقوم بها الأمين العام وممثله الخاص، كما تؤيد جهود منظمة الوحدة الأفريقية والقادة الأفارقة البارزين مثل رئيس تنزانيا السابق نيريري. كما نرحب بتعيين الاتحاد الأوروبي مؤخرا لمبعوث خاص لمنطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن يساعد هذا الحضور الدولي على إقناع كل من تسول له نفسه بارتكاب جريمة بالجدية التي ينظر بها المجتمع الدولي للتهديدات العنيفة لعملية التغيير التي يجري التفاوض عليها. وقد أيدنا منذ البداية الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للتعاون والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى ونأمل أن يحرز قريبا تقدم في هذا الصدد.

ولا تخلو الحالة في بوروندي من مؤشرات مشجعة. إن "حملة التوعية" التي قامت بها الحكومة قد أسهمت فيما يبدو في انحسار العنف، ويحدونا وطيد الأمل أن يستمر هذا التطور. بيد أن هناك ما يدعونا الى القلق الشديد حول الحالة الأمنية للسكان المدنيين وكذلك الحالة الأمنية لوكالات الإغاثة الإنسانية الدولية والعاملين فيها.

ونرى أنه لن يتسنى للمجتمع الدولي، دون التزام قوي من جانب الحكومة بعملية المصالحة والسلام، فضلا عن ضمانات أمنية كافية واحترام حقوق الإنسان، تقديم المساعدة الضرورية للسلطات من أجل الإصلاح والتعمير الوطني.

ولقد ناقش المجتمع الدولي، واضعا نصب عينيه هذا الهدف الإنساني، ما يمكن اتخاذه من تدابير وخطط للطوارئ لتحسين الحالة الأمنية في بوروندي. ولا بد من تقدير هذه التدابير في إطار ما قصد منها أن تحققه: وهو أن تكون وسيلة للدعم، وتحية للجهود الذاتية للحكومة من أجل السلام والمصالحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أشكر ممثل النرويج على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل تونس. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن المجموعة الأفريقية.

أود أن أستهل بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة المجلس. إن خبرتكم المستفيضة ومواهبكم المعروفة بصفتكم دبلوماسيا محنكا تبشر بالخير، فنحن واثقون من نجاح أعمال المجلس. ونحن نعتز بأن نرى إبنا حاذقا من أبناء أفريقيا يترأس هذا المحفل الموقر ويشترك اشتراكا نشطا في توطيد السلام في أفريقيا وفي العالم.

ونغتنم هذه الفرصة لشكر سليفتكم سفيرة الولايات المتحدة، السيدة مادلين ألبرايت، على الجهود الحميدة التي بذلتها في ترؤس المجلس الشهر الماضي وقد تناول مسائل أفريقية.

ينظر مجلس الأمن في الحالة في بوروندي للمرة الثانية في غضون شهر. وهذا بالتأكيد دليل على القلق البالغ الذي تشعر به هذه الهيئة والمجتمع الدولي بصورة عامة نظرا لدوام الأزمة واستمرار عدم الاستقرار في البلد. ومن ناحية أخرى، تتدهور الحالة الإنسانية على نحو خطير، وتتعطل المؤسسات السياسية، ويتعرض اقتصاد البلد والهياكل الأساسية فيه لخطر شديد.

هل هناك حد لتكرار القول للأطراف المعنية في بوروندي أن العنف مؤشر ردئ؛ وأن اللجوء الى القوة لا يعمل إلا على تفاقم المشاكل والخلافات بدلا من حلها؛ وأن السبيل الوحيد الى السلامة والأمن هو سبيل الحوار والمصالحة الوطنية. إن من شأن ذلك وحده أن يعزز تحقيق تسوية سلمية تجنب هدر دم شعب بوروندي.

وإن التحسن النسبي لمناخ الأمن في بوجومبورا علامة إيجابية نحيط علما بها، ونحن نشجع الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة بوروندي من أجل إحلال السلام والأمن. ومع ذلك، لا يفوتنا في الوقت نفسه أن نلاحظ غياب إحراز تقدم ملموس نحو حل المشاكل الكبيرة التي يعيشها البلد. ونحث شعب بوروندي، ولا سيما القوى السياسية والقوات المسلحة، على إظهار التزام راسخ بالحوار والسلام والمصالحة الوطنية. ونناشد جميع هذه القوى أن تعمل معا من أجل تنفيذ اتفاقية الحكم بغية إحلال السلام والأمن وتعزيزهما، وعودة الديمقراطية الى بوروندي.

إن منظمة الوحدة الأفريقية التي أرسلت مراقبين عسكريين الى بوروندي في الوقت المناسب، وأقرت تمديد ولايتهم ثلاثة أشهر في كانون الأول/ديسمبر الماضي، نظرت في الحالة في البلد من خلال آليتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. وتبذل تلك المنظمة، بقيادة رئيسها المؤقت، جهودا دؤوبة من أجل مساعدة الأطراف في بوروندي على تحقيق تسوية سياسية دائمة. ومن أجل ذلك، من المهم أن تستمر المشاورات والتنسيق دعما لإجراء حوار سياسي مشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل ويعزز مساعدته وتشجيعه للأطراف المعنية في بوروندي بشتى الوسائل المناسبة بغية البدء بإجراء هذا الحوار وإنهائه بصورة عاجلة. وفي هذا السياق، يبدو لنا أن إسكات محطات الإذاعة التي تبث الحقد وتزرع الفُرقة هو أحد الأولويات المطلوبة.

ونكرر مناشدتنا أن يُقام تعاون أكبر بين بلدان المنطقة في سعيها الى تحقيق حل دائم لمشاكل عدم الأمن والاستقرار. ولقد جدد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في الاجتماع الذي عقده في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، تأكيد دعمه لعقد مؤتمر إقليمي بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الميدان الإنساني يلزم تقديم مساعدة عاجلة ومتزايدة الى المشردين في بوروندي وإلى اللاجئين البورونديين الموجودين في بلدان مجاورة، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة عمل بوجومبورا.

ومتابعة لمؤتمر القاهرة الذي عُقد يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، سيعقد في تونس الأسبوع المقبل اجتماع دولي ثان بشأن منطقة البحيرات الكبرى يشارك فيه رؤساء رواندا وبوروندي وأوغندا وزائير وتنزانيا. وسينظر هذا المؤتمر في عدد من المسائل، وبخاصة المسائل الانسانية المتعلقة باللاجئين والحالة الاقتصادية والأمنية في المنطقة. وسيسهم في إحلال الأمن والسلام والاستقرار، وسيكون معلما على الطريق الى التنمية وإعادة الإعمار في بوروندي وفي جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وأخيرا، نناشد سلطات بوروندي أن تحسن التدابير الآيلة الى كفالة توفير الأمن والحماية لموظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية كي يتم تيسير الجهود الانسانية التي يبذلونها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات البليغة والمؤثرة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل رواندا وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم بالنيابة عن وفد رواندا على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على اقتناع بأن حكمتكم وخبرتكم الواسعة ستمكنان مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته على نحو كامل بما يرضي الدول الأعضاء في المنظمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفيرة ألبرايت ووفد بلدها على العمل الهام الذي أنجز تحت رئاستها خلال شهر شباط/فبراير.

ويرحب وفد رواندا بالمبادرة الداعية الى إجراء مناقشة مفتوحة بشأن بوروندي. وهذه المبادرة، التي يمكن أن نعتبرها مناقشة أفريقية، ضرورية لنا نحن الأفارقة في هذه المنظمة التي نشكل الأغلبية فيها، ولكننا لسوء الحظ نمثل القارة الأقل حظوة، التي أصبحت بعض بلدانها بنودا دائمة في جدول أعمال مجلس الأمن. وهذه المناقشة المفتوحة تتيح لنا الفرصة لنعرب عن أنفسنا ولنأمل في أننا، في يوم من الأيام، سيُصغى إلينا وستُفهم مقاصدنا.

ويود وفد بلدي أن يتناول بالدرجة الأولى المسألة البوروندية في السياق دون الإقليمي لبلدان البحيرات الكبرى. فالشرور التي تعاني منها بوروندي وباء معد يصيب المنطقة دون الإقليمية بأسرها. لهذا السبب، ومع احترام الطبيعة الخاصة والفريدة لكل بلد في المنطقة دون الإقليمية، ثمة نقاط تستحق النظر المشترك وتؤثر على بوروندي.

النقطة الأولى هي انتشار الإفلات من العقاب كظاهرة مؤسسية في المنطقة دون الإقليمية. ولقد بلغت هذه النقطة ذروتها خلال إبادة الأجناس في رواندا وبعدها. ولم يقتصر الأمر على عدم منع المجرمين من ارتكاب أفعالهم السيئة، بل لم يجر تعقبهم في المنطقة دون الإقليمية أيضا. وعلى العكس من ذلك، استفادوا في بعض الحالات من توفير حماية خاصة لهم. وأسفرت نتيجة ثقافة الإفلات من العقاب هذه عن تشجيع المجرمين من جميع الأنواع في رواندا وبوروندي. فأقدموا على تنظيم وتدريب وتسليح أنفسهم، وبدأوا بارتكاب أعمال إبادة الأجناس في بوروندي.

والمجتمع الدولي، من خلال عجزه أو قصور رده، شجع ظاهرة الإفلات من العقاب التي اتخذت طابعا مؤسسيا في المنطقة دون الإقليمية. وبالتالي، لا يمكن حل مشكلة بوروندي ما لم تستأصل شأفة الإفلات من العقوبة.

والمشكلة الثانية هي اللا مبالاة وترك الأمور على الغارب: مسلك التنصل التقليدي الذي يزيد من تفاقم الحالة في المنطقة دون الإقليمية. لقد فقدت رواندا ثُمن سكانها نتيجة لدعاية الكراهية الموجهة عبر البرامج الإذاعية ويسلم كل فرد بالأثر القوي للبرامج الإذاعية التي تدعو إلى الكراهية في رواندا. وتفيض الأراضي البوروندية بنفس النوع من الإذاعات التي تبث الكراهية وتدعو إلى الإبادة. ولم يُتخذ إجراء كاف لمنع مرتكبي هذه الجرائم ضد الإنسانية من بذر بذور الكراهية بين أبناء الشعب.

وهناك لا مبالاة مماثلة تجاه تسليح وتدريب المجرمين وتسهيل تسللهم إلى بوروندي. إن ثقافة الإفلات من العقاب التي أشرتُ إليها مكنت المجرمين مرتكبي جريمة إبادة الأجناس في رواندا من إنشاء روابط مع المتطرفين في بوروندي بمساعدتهم في تقنيات الإبادة التي يشتهرون بها. ونأمل أن يسير هذا التعاون بين الجنوب والجنوب يوما ما في اتجاه أكثر إيجابية. وفي نفس الوقت، لا يفكر أحد في وقف هؤلاء المجرمين. وعلى العكس من ذلك، لقد انتُقدت القوات المسلحة البوروندية بشدة، ونعتت الحركات المحلية التي تحاول تنظيم نفسها لتفادي نوع الإبادة الذي وقع في رواندا بأنها حركات متطرفة. ويتوجب علينا أن نشيد بمختلف المؤسسات البوروندية، التي مكنها صمودها من صيانة سيادة البلد واستقرار سكانه في وجه مختلف أعمال الاستفزاز.

والمشكلة الثالثة في المنطقة دون الإقليمية هي عدم التشاور مع البلدان المعنية. إذ يجري وضع الحلول وصياغة القرارات، ثم يواجه المجتمع الدولي البلدان المعنية بأمر واقع. أما مشاكل البلد التي يطرحها مواطنوه فلا تعالج على نحو سليم. وبدلا من ذلك، تُتخذ المبادرات وتُفرض على البلد. والمثال على ذلك

هو فكرة التدخل العسكري في بوروندي. بالنيابة عن من سينفذ هذا التدخل؟ وضد من؟ وكيف تميز القوات الأجنبية هذه بين البورونديين الطيبين والسيئين؟ إنهم لن يحملوا علامات تميزهم. وفي نفس الوقت، لا أحد يتحدث عن تفكيك مرسلات الإذاعات التي تبث الكراهية. ولا أحد يتحدث عن وقف تسلل المجرمين. هذان هما الأمران اللذان أبلغ شعب بوروندي المجتمع الدولي بأنه يحتاج إليهما.

وإذا تم حل هاتين المشكلتين سيتسنى لشعب بوروندي أن يتمتع بفترة راحة تمكنه من التجمع في حوار بناء. وفترة الراحة هذه تتسم بحيوية لشعوب منطقة البحيرات الكبرى، وهي لا تتحقق بمؤتمرات على طراز مؤتمرات الأمم المتحدة الكبيرة التي تحفل بالأفكار وبالمراقبين خلف الستار - والتي تُقاس بكلفتها أكثر مما تقاس بنتائجها. إن هذه المؤتمرات لن تقنع الناس في تلال بوروندي بإلقاء أسلحتهم والتوصل إلى التفاهم؛ وإنها لن توقف المجرمين مرتكبي جرائم إبادة الأجناس.

والعنصر الرابع على ما أعتقد هو عنصر هام بالنسبة للمنطقة وهو الحالة الاقتصادية، التي كانت هشة في البداية والتي تتدهور بسرعة بسبب الحالة السياسية. وإن الفقر المدقع لا يشجع على إنتشار السلام في المنطقة دون الإقليمية.

يجب علينا أن نغير أساليبنا ونُهجنا لحل المشاكل الأفريقية بصفة عامة ومشاكل بلدان البحيرات الكبرى بصفة خاصة. وأولا وقبل كل شيء، يجب أن تشارك بلدان البحيرات الكبرى بنشاط في السعي إلى حلول لمشاكلها. وثمة بلدان، مثل بوروندي، أنشأت مؤسسات ستمكنها من حل مشاكلها، مثل اتفاقية الحكم ومختلف الهيئات التي أنشئت لحل مشاكل معينة. ويتوجب على المجتمع الدولي أن يسمح لتلك المؤسسات بأن تعمل في مناخ من الهدوء بمنع تسلل المجرمين وإسكات إذاعات المتاجرين بالكراهية. وإذا تقرر القيام بتدخل خارجي، فينبغي أن يكون هذا غرضه الوحيد.

وإننا نحيي ابنين بارين من أبناء أفريقيا، الرئيس جوليوس نيريري ورئيس الأساقفة ديزموند توتو، على مبادرتهما لتحقيق السلم في المنطقة دون الإقليمية. هذا النوع من المبادرات هو الذي يستحق الدعم. وبالمثل، يستحق مركز كارتر والرئيس كارتر نفسه الثناء.

ومن أجل مساعدة شعب بوروندي على مواجهة مشاكله بنفسه، ينبغي استئصال شأفة ثقافة الإفلات من العقاب في المنطقة دون الإقليمية، وهو أمر ممكن بالنظر إلى أن طبيعة هذه الجريمة تسيء إلى الإنسانية جمعاء. ومرة أخرى، يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدوره وأن يتحمل مسؤولياته. وهو يعرف تماما مكان المجرمين. ولديه الوسائل لتدمير إذاعات المتاجرين بالكراهية أو التشويش عليها. ويجب أن يتحمل مسؤولياته قبل أن تشتعل المنطقة وقبل أن تُرتكب جرائم إبادة أجناس جديدة. وستسهم أية مساعدة اقتصادية لبلدان المنطقة دون الإقليمية في تخفيف التوترات.

ونريد أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى المنظمات التي تستغل فقر المنطقة دون الإقليمية فتستحدث برامج ومشاريع لا يستفيد منها إلا منظموها دون أن تعود بأي فائدة على المتلقين. وثمة ما يسمى بمشاريع التنمية، وهي مشاريع سياسية ومفرقة بطبيعتها؛ ومن بينها مشاريع "بيئية" يخطط لها حاليا. وينبغي أن يعاد تصميمها لتصبح شاملة، ليس فحسب في مفهومها، ولكن أيضا بمعنى أنها يجب أن تغطي المناطق المتضررة من وجود اللاجئين. يجب أن تتجنب تعزيز "صناعة الفقر" في المنطقة دون الإقليمية.

وأود أن أختتم بالدعوة مرة أخرى إلى مشاركة أكبر من جانب بلدان البحيرات الكبرى في القرارات التي تؤثر على مصيرها، وإلى مشاركة أكبر بكثير من جانب المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والمنظمات الإقليمية في إيجاد الحلول لهذا الجزء من أفريقيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الكونغو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عابدي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، لدى وفد الكونغو أسباب عديدة تجعله

يشعر بالسعادة لأن يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ومن بين هذه الأسباب نلقي الضوء على خصالكم كدبلوماسي محنك، وعلى حكمتكم وخبرتكم الواسعة وتفهمكم لشؤون الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العلاقات الأخوية الحارة فيما بين وفدينا. ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن سينجز تحت قيادتكم أعمالا رائعة.

ونود أيضا أن ننقل إلى سليفتكم، السفيرة مادلين ألبرايت، تهانينا القلبية، على الطريقة المهنية الرفيعة التي أدارت بها أعمال المجلس وعلى النتائج المحرزة خلال شهر شباط/فبراير.

يوافق وفدي على ما جاء في بيان الممثل الدائم لتونس الذي ألقاه توا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية.

وتربط بوروندي والكونغو روابط مشتركة عديدة: موقعنا على نفس القارة وفي نفس المنطقة دون الإقليمية، افريقيا الوسطى. وشعارنا واحد: "الوحدة - العمل - التقدم". والكونغو، مثل بلدان المنطقة دون الإقليمية الأخرى، تساند جهود شعب بوروندي، مع الدعم النشط من جانب المجتمع الدولي ومنظمة الوحدة الافريقية، للتغلب على مصاعبه الراهنة ولبدء عملية أصيلة للمصالحة الوطنية.

لقد كان هذا هو الشاغل الرئيسي لممثلي دول منطقتنا دون الإقليمية عندما اجتمعوا منذ أشهر قليلة في برازافيل في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في افريقيا الوسطى وهي لجنة يترأسها في الوقت الراهن وزير خارجية الكونغو. وفي البيان - إعلان برازافيل - الذي صدر في ذلك الوقت، أعربت الدول الأعضاء في اللجنة عن قلقها العميق بشأن التوتر والعنف القائمين في منطقة افريقيا الوسطى دون الإقليمية. ولاحظت أن الحالة سببت خسارة هائلة في الأرواح البشرية ومعاناة لا توصف للسكان، بما في ذلك التدفقات الجماعية للاجئين. وانعدام الأمن الذي ترتب على ذلك يقوض الجهود الإنمائية لحكومات وشعوب المنطقة دون الإقليمية، بالرغم من مواردها الغنية.

وبلدي يرى أن هذا التحليل لا يزال صحيحا ويرى أن المسؤولية الأولية عن صيانة السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية تقع على كاهل شعوب وحكومات البلدان المعنية. ولهذا، نشجع دائما الجهود التي تبذل استنادا إلى هذه الأسس، وبخاصة في حالة بوروندي، التي تساعد إخوتنا في ذلك البلد على تعزيز عملية المصالحة الوطنية واستعادة السلام.

ومن وجهة النظر هذه، نرى أن اتفاقية الحكم لا تزال، في الظروف الراهنة، عنصرا أساسيا في إرساء الأسس لمصالحة وطنية فعالة. لكن أي حل دائم يراد له الصمود في مواجهة التحديات التي تواجه بوروندي وسائر بلدان المنطقة دون الإقليمية سيحتاج إلى تعاون وثيق بين المجتمع الدولي، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمؤسسات دون الإقليمية والبلدان المعنية.

وبلدي يرحب بجهود الأمين العام وممثله الخاص، ويؤيد بشدة مبادرات منظمة الوحدة الافريقية والرئيس السابق نيريري والآخرين ذوي النوايا الحسنة الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي بين أشقائنا في بوروندي رغم جميع العقبات. وطريق الحوار هو بالفعل الطريق الوحيد الذي سيسمح لبوروندي بأن تتخلى إلى الأبد عن اتجاه المواجهة والعنف والاستبعاد، وتشجع التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية وتكفل الاستقرار والأمن الضروريين لتحسين الظروف المعيشية للشعب.

هذه هي الرسالة الأخوية التي نبعث بها مرة أخرى إلى إخوتنا في بوروندي بمناسبة اعتماد مجلس الأمن مشروع قرار يراعي فيه - في رأينا - كل جانب من جوانب الحالة الراهنة في بوروندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الكونغو على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل نيجيريا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ايواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، باسم وفد نيجيريا، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن ما عرف عنكم من مهارات دبلوماسية وروح دعابة يؤكد لوفد بلدي أن قيادة أعمال المجلس في أيد أمينة.

وأود أيضا أن أشيد بالسفيرة مادلين ألبرايت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لقيادتها اللبقة والفعالة الشهر الماضي.

لقد قرأنا باهتمام آخر تقرير عن بوروندي، ونثني على الأمين العام لجهوده الجسورة المبتكرة في عرض مجريات الأحداث في ذلك البلد. وإن وفدنا - بوصفه عضوا في المجلس للعامين الماضيين - كان له شرف الاشتراك في بعثتين إلى بوروندي. وعلى أساس من تجربتنا على الطبيعة خلال البعثتين ومن المعلومات المتاحة بشأن الموضوع، على حد سواء، لا يسعنا إلا أن نتشاطر الشواغل والإحباطات المعرب عنها في تقرير الأمين العام.

لكن الأهم من ذلك أنه لا بد لنا أن نسترعي الانتباه إلى الحاجة الملحة للقيام بإجراء ما بسرعة وبشكل وقائي لوقف بوروندي من الانزلاق أكثر فأكثر إلى العنف وإراقة الدماء. وفي حين أن هناك قلقا عاما بشأن الأحداث في بوروندي، فلم يتسن للمجتمع الدولي أن يقرن هذا القلق بعمل ملموس. إن وفد بلدي يوافق على التعليق القائل بأن أي حل للأزمة في بوروندي سيعتمد على الإرادة السياسية المجتمعة للأطراف في الصراع ورغبة المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن أي إجراء يُرى اتخاذه في هذا الشأن يجب أن يحظى بتأييد شعب بوروندي، إذا ما كان له أن ينجح.

ومع ذلك، ينبغي ألا نسمح بأن يصبح المجتمع الدولي رهينة لاعتراض أية مجموعة من المجموعات في بوروندي أو لحساسياتها. إن غالبية الشعب في بوروندي ترغب في السلام ومستعدة للعيش بعضها مع بعض في سلام. وقد أثبتت التجربة أنه عندما يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد، فإن غالبية الناس في بوروندي تنصت. وفي رأينا أن الوقت قد حان لكي يقوم المجتمع الدولي بشيء ملموس لشد أزر جميع القوى المعتدلة في بوروندي. وبالفعل، فإن الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي لبوروندي حاليا حقق شيئا من الاستقرار هناك في الأسابيع الأخيرة. ونحن بحاجة إلى أن نتخذ ذلك ركيزة للبناء.

إن طبيعة المساعدة التي تقدم إلى بوروندي يجب أن تكون متعددة الأبعاد، اقتصادية - اجتماعية، وتقنية، ودبلوماسية ويجب أن تنطوي على جهود على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والدولية تعمل جميعا بشكل متضافر.

وفي هذا الشأن، فإن جهود حكومة بوروندي لتعزيز الحوار بالغة الأهمية. وتحسين التنسيق والتعاون بين الرئيس ورئيس الوزراء تطور حميد في ذلك الاتجاه. ويرتبط بهذا ارتباطا وثيقا الاقتراح بعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لتناول مسائل الاستقرار السياسي والاقتصادي فضلا عن السلم والأمن في دول البحيرات الكبرى. ونأمل أن يكون من الممكن إيجاد أساس مقبول بشكل متبادل لهذا الاجتماع الحيوي بين بلدان المنطقة.

وعلى صعيد القارة، نود أن نثني على إسهامات منظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما إسهامات بعثة المراقبين التابعة لها. إن التضحية الجسيمة التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية للمساعدة على وضع حد لتدهور الحالة في بوروندي تحتاج إلى أن تتعزز بدعم مالي وسوقي من أعضاء المجتمع الدولي. فسيكون من المؤسف أن تترك هذه الأداة الهامة للعمل الوقائي دون دعم بسبب الافتقار إلى الموارد.

وعليه، يأمل وفد بلدي في أن يولي مجلس الأمن اعتبارا جادا للخطوات التي ينبغي اتخاذها على سبيل الوقاية لاستكمال المبادرات المختلفة والجهود الدبلوماسية وتعزيزها. كما نأمل في أن تمد البلدان المانحة يد العون لشعب بوروندي في التصدي للصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي أوشك مجلس الأمن على اعتماده، نعتقد أنه نص متوازن من حيث أنه يسلّم بأسبقية الحوار والمفاوضات الشاقة في محاولة حل المشاكل الاجتماعية - السياسية الخطيرة القائمة في بوروندي. وهو أيضا يعرب عن اعتزام مجلس الأمن دعم تلك العمليات، والإبقاء على سياسة للتأهب الدائم إزاء التطورات في بوروندي، بما في ذلك التخطيط الطارئ لاحتمال التدخل لتقديم المساعدة الإنسانية، إذا اقتضت الضرورة ذلك. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يوجه تحذيرا بأن أية جهود أو استعدادات من هذا القبيل يجب أن تحترم سيادة بوروندي ورغبة حكومتها المعلنة. وأية مبادرة تحاول تجاهل هذا

الشرط ستكون محفوفة بمصاعب جمة ويمكن أن تؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية.

ختاما، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على المناشدات التي وجهت إلى جميع القوى والمجموعات السياسية في بوروندي بإعطاء السلام فرصة لأن يستتب، والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها، وجميع الشخصيات الأخرى التي تشارك في البحث عن حل للأزمة في بوروندي، وفي مساعدة الشعب هناك على العيش في سلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1996/162) المعروض عليه. ومالم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيـدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتـُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦).

طلب ممثل بوروندي أن يتكلم مرة أخرى، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تيرينسي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحدوني اتخاذ هذا القرار إلى الإعراب، باسم حكومة بلدي، عن شكرنا الخالص لجميع أعضاء مجلس الأمن على هذا التطور الهام في عملية البحث عن السلام في بلدي.

وهناك بعض فقرات المنطوق تستحق مزيدا من الثناء أكثر من غيرها؛ منها الفقرة ٦ التي تتعلق بقرار المجلس بإنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة. هذه المبادرة سيكون لها أثر استثنائي مفيد على الرأي العام والمجتمع البوروندي. ونعتقد أن ابتكارا من هذا النوع يستحق الامتنان من بلدي، ونأمل، بطبيعة الحال، ألا يظل تنفيذ هذه الفقرة حبرا على ورق. ومن جميع النواحي، نعتقد أن مثل هذا القرار أكثر واقعية بكثير من خيارات أخرى يمكن أن تعرض للخطر كل الجهود التي بذلت في هذه العملية لإحلال السلام.

ختاما أقول، سيدي الرئيس، إنني هنأتكم على توليكم منصب الرئاسة، كما أكدت على مدى فائدة وأهمية المهمة التي تضطلعون بها. ومع ذلك، كنت أتوقع أن تواتيني هـذه الفرصة لكي أتكلم عـن بوتسوانا - عن الدور المركزي الذي ظل يضطلع به وفدكم على مدى الأشهر الستة الماضية، والصلات الوثيقة التي ترسخت بين وفدينا منذ وصولي قبل ستة أشهر. ولهذا فلا حاجة بي إلى التأكيد على مدى شعورنا بالامتنان على الدور المركزي الذي ما فتئ يؤديه وفد بلدكم، وإخلاصكم المشكور لقضية بلدي، ولأفريقيا عامة والأمم المتحدة أيضا.

ونعتقد، سيدي الرئيس، أنكم إذا واصلتم العمل بهذا الزخم، فقد يتمكن شعبنا وحكومتنا والعناصر الفاعلة الرئيسية الأخرى في بلدنا، في نهاية المطاف، من تحقيق الهدف النهائي - وليس فقط الحوار الذي ما برحنا نقترحه ونصر عليه، بل على وجه التحديد والأهم من كل شيء، تحقيق الهدف النهائي: ألا وهو المصالحة الوطنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سفير بوروندي على العبارات الرقيقة للغاية التي وجهها إليّ وإلى وفد بلدي.

لا يوجد متكلمون آخرون.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠